A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/42/PV.106
24 March 1988

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
ثم :	السيد بييريرا (نائب الرئيس)	(سري لانكا)
ثم :	السيد مؤمن (نائب الرئيس)	(جزر القمر)

- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير الامين العام [١٣٦] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

88-64060/A ٧٧٤٢ث

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير الامين العام (A/42/915 و Add.1-3) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تستانف الجمعية الآن نظرها في البند ١٣٦ من جدول الاعمال "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" .

أعطي الكلمة للمتكلم الاول صباح اليوم وهو ممثل كوبا ، بوصفه الرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيد أوراماي أوليفا (كوبا) الرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أتقدم اليكم بالشكر - سيدي - على إتاحتكم هذه الفرصة لي ، بصفتي رئيسا بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كي أتكلم في الجمعية العامة بشأن مسألة في غاية الخطورة لا بالنسبة للجنتنا فحسب ، وإنما بالنسبة للمنظمة بأسرها .

ومما يؤسف له أنه تعين على الجمعية أن تجتمع للمرة الثانية في أقل من أسبوعين لبحث قرار البلد المضيف بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة . والآن في وقت تزداد فيه الحالة في الاراضي المحتلة تدهورا ، ويصبح فيه من المُلِح أكثر من أي وقت مضى التوصل الى تسوية متفاوض عليها ، فإن مثل هذا التدبير تكون له نتائج عكسية بل ويلحق الضرر بقضية السلم . فمنذ أكثر من ١٣ سنة عندما إتخذ قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، دعت الجمعية منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها ، وفي كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة . وفي القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) أعربت الجمعية عن اقتناعها بأن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني في كل الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الاوسط ، أمر جوهري لحل قضية فلسطين وهي لب النزاع في الشرق الاوسط .

Digitized by UNOG Library

هذا هو موقف الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهو موقف أعيد تأكيده مرارا وتكرارا في السنوات الاخيرة . إن حجم الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة وقوتها أوضحا أن هذا الموقف له ما يبرره اليوم أكثر من أي وقت مضى . ولهذا ، فإن إغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، يعد بمثابة حرمان أحد أطراف النزاع من حق الاشتراك في جهود الامم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية ، بل إن هذا القرار من شأنه أن يزيد من عرقلة هذه الجهود .

ويؤسف لجنتنا اتخاذ هذا القرار من قبل البلد المضيف ، ولا سيما بالنظر الى البيان الذي أدلى به في ٢ آذار/مارس ممثل ذلك البلد لدى الجمعية العامة ، الذي قال فيه أن حكومة الولايات المتحدة :

"ستدرس بعناية الآراء المفصح عنها في هذه الدورة المستأنفة" .

(A/42/PV.104 ، ص ٦٠ (ف))

ثم استطرد قائلا :

"ومازالت هذه الحكومة عازمة على إيجاد حل سليم للمشكلة على ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق المقر وقوانين الولايات المتحدة" . (المرجع نفسه)

فكما نعرف ، أعرب كل بلد شارك في المناقشة الخاصة بهذه المسألة عن معارضته للتدبير المقترح معتبرا اياه انتهاكا لاتفاق المقر . كما أعرب الجميع عن قلقهم إزاء ما يمكن أن يترتب على ذلك القرار من آثار على مستقبل المنظمة ، وقاموا بحث البلد المضيف على احترام الالتزامات التي تعهد بها بموجب الاتفاق . وقد أكد القرار ٢٢٩/٤٢ ألف من جديد على أن أحكام اتفاق المقر تنطبق على بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ، وحث البلد المضيف على الالتزام بالاتفاق . وقد اتخذ ذلك القرار بأغلبية ساحقة بلغت ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/42/915/Add.2) ، قرر المدعي العام للولايات المتحدة أنه مطالب بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧ بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة :

"بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الأمم المتحدة" . (A/42/915/Add.2 ، الفقرة ٤)

وأبلغ المدعي العام الأمين العام بأن حكومته تعتقد :

"إن عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أي غرض مفيد" . (المرجع نفسه)

وفي ظل هذه الظروف ، تردد لجنتنا بقوة الاحتجاج الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره . ونحن نتقدم له بخالص شكرنا على الجهود التي بذلها بصفته القيّم على اتفاق المقر من أجل حل هذا النزاع المؤسف ، ونعرب له عن تأييدنا لهذه الجهود .

وكما ذكر مرارا في المناقشة خلال الدورة العادية والدورة المستأنفة ، فإن القرار الذي اتخذه البلد المضيف يتجاوز مركز بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لأنه يشكل خطرا على استقلالية المنظمة ذاتها وعلى سلامتها ؛ إذ أن المركز القانوني للمنظمة على أرض البلد المضيف قد حُدِّد بموجب اتفاق المقر . وهذا الاتفاق يسمح للأمم المتحدة بأن تضطلع بمهامها وتحقق مقاصدها دون أي تدخل ، بغض النظر عن أية مصالح أو اعتبارات وطنية للبلد المضيف . هذا بالاضافة الى أن الاتفاق يستند الى المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من الميثاق اللتين تنظمان الاختصاصات القانونية لمنظمتنا والمزايا والحصانات التي تتمتع بها .

ولقد تعهد البلد المضيف ، بتوقيعه الاتفاق ، بالتزام إزاء المجتمع الدولي بأسره . إلاّ أن قرار حكومة الولايات المتحدة بأن تعدّل من جانب واحد اتفاق المقر ، وهو معاهدة دولية ، سيجعل المنظمة خاضعة لتشريعات داخلية مما يشكل انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الدولي . كما أن هذا التدبير يشكل انتهاكا لمبادئ ومقاصد المنظمة ومن شأنه أن يعوقها عن أداء وظائفها في يسر .

Digitized by UNOG Library

وأود باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن أؤكد موقفنا من جديد ألا وهو أن البلد المضيف ملزم باحترام نص وروح الاتفاق احتراما كاملا وصارما ؛ وأن أي نزاع بشأن تفسير الاتفاق وتطبيقه ينبغي حسمه عن طريق آلية التحكيم المنصوص عليها في هذا الاتفاق . وإذا ما رأى أي من الطرفين أن حوقه قد انتهكت وأن هناك نزاعا قائما ، لا يمكن للطرف الآخر أن يلغي الإجراءات ببساطة وأن ينكر وجود النزاع . بل على النقيض من ذلك ، ينبغي التسليم بهذا النزاع وحسمه وفقا للاجراءات المنصوص عليها في الاتفاق .

وعلى ضوء هذا الالتزام الواضح الذي سلم به ممثل البلد المضيف مرارا في لجنة العلاقات مع البلد المضيف وفي الجمعية العامة ومحافل أخرى ، تحث لجنتنا مرة أخرى حكومة البلد المضيف على أن تمتنع عن تنفيذ التدبير المقترح وأن تتخذ على نحو عاجل الخطوات الكفيلة بحسم النزاع وفقا للآلية المنصوص عليها في اتفاق المقر . ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه المسألة يمكن بل ويجب حلها بطرق ودية تجنبا للمواجهة التي لن تؤدي إلا الى تشويه المكانة الدولية للبلد المضيف وإضعاف المنظمة ذاتها ، وفي النهاية تقويض قضية السلم في الشرق الأوسط وفرص تحقيق مقاصد الميثاق الذي كان البلد المضيف من بين واضعيه الرئيسيين .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : معادة الرئيس ، نرحب بك للمرة الثانية خلال شهر واحد ، وللمرة الثانية نجتمع ، حضرات المندوبين ، في هذا الشهر لتستأنف الجمعية العامة اجتماعاتها . ونقف هنا نواجه هذه الموجه من محاولة القضاء على الفلسطينيين في بلادهم وإلغاء صوت فلسطين في كل مكان ، بما في ذلك منع سماع صوتها في هذا المكان .

إن الدولة المضيفة حين رغبت لهذه المنظمة العالمية أن تقوم على أراضيها ويكون لها الامتياز باستضافتها ، وحين قَبِل العالم هذه الرغبة واعترف لها بهذا الامتياز ، كانت تعرف أن ما تحمله الضيافة من فضائل إنما يكمن في القيم الحضارية والاخلاقية واحترام مبادئ سامية والالتزام بها ، وهي المبادئ التي تعمل الدولة

Digitized by UNOG Library

المضيفة على رعايتها في بلادها وتدعو لاحترامها خارج حدودها . وهي تتعامل على مستوى معين من القيم والاعراف ، دأبت مؤسساتها العلمية والسياسية والاجتماعية على التباهي بها ودعوة الغير الى احترامها . من هذا المنظور رأت الدول والشعوب الاخرى أن إقامة المقر هنا إنما تمثل بحد ذاتها واقعا حضاريا وأخلاقيا معينا في بلد يمكن الاعتماد عليه والثقة بالتعامل معه ، مما يكون وسيلة إضافية لنجاح أعمال المنظمة الدولية ، ومثلا يحتذى في رحلة الامم الى التعاون الدولي البنّاء .

لكن هذا لا ينسينا أن في كل أمة أقلية تشذ عن الطريق ، تسيء الى سمعة بلادها للحصول على أرخص الانتصارات من أقصر الطرق . فقد سمعنا في هذا البلد الكبير من ينادي بخروج الامم المتحدة ، لماذا ؟ لان الامم المتحدة ، في الواقع ، وقد اكتملت صفتها العالمية ، أصبحت تدين الصهيونية وتشجب جرائمها ، ولم تعد أداة طيعة لفئة صغيرة أو لعدة دول ، كما ظن البعض أنها ستكون .

ونحن لا نخاطب هذه الفئات التي تشذ عن الطريق الآن ، ومنها الفئة الصهيونية ، والتي خلقت مشكلة اليوم لتخدم أغراضها السيئة ، بل نخاطب الاغلبية العاقلة التي تمثل ضمير الشعب الذي ينادي بسيادة القانون ، والتي تعني أيضا سيادة الالتزام بالمواثيق . ولولا الضمير الغالب الذي يحترم القانون لما كان هناك قانون ولما كان هنالك تعامل على مستوى من الحضارة الإنسانية يستحق العناية والمعالجة والاحترام . نخاطبهم اليوم لنقول لهم إن الاداة الصهيونية إنما تسيء اليكم ، والى ما تمثلونه من قيم وما تنادون به من مبادئ أخلاقية ، إنها تصوركم بلدا لا يحترم التزاماته ولا يحفظ عهوده .

Digitized by UNOG Library

نعرف وتعرفون جميعا حضرات المندوبين ، ان استمرار مكتب الوفد المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة نشاطه لا يؤثر على الدولة المضيفة سلبا أو ايجابا مهما قيل من ادعاءات ، بل لا علاقة له بها مباشرة . كما أن اقفاله لن ينهي منظمة التحرير أو يخفف نشاطها أو يضعف موقفها . لكن الصهيونية تظن أنها تسجل انتصارا بإقفاله ولو على حساب ارتباطات الدولة المضيفة وكرامة التزاماتها . وما زلنا نأمل ألا تقوم الولايات المتحدة الامريكية بارتكاب هذه المخالفة ، وأن تنظر اليها من أجل نفسها أولا . ان الانتصار الصهيوني التافه على حساب دولة المقر ، هدف صغير يجب أن تقف الولايات المتحدة منه موقفا أكبر يتمثل بحجمها الادبي والسياسي الكبير ، وليس بحجم الكيان الصهيوني . إن انتهاك اتفاق المقر مخالفة ضد الامم المتحدة ، بل ضد العالم أجمع ، لا تغير منها مختلف التخريجات غير المنطقية وغير القانونية التي سمعناها .

ان أمر منع وفد منظمة التحرير المراقب من ممارسة أعماله في الامم المتحدة خرق لمبدأ اخلاقي رفيع في العلاقات الدولية كنا نأمل من الدولة المضيفة أن تكون أول المدافعين عنه ، خصوصا على أرضها .

واذ راقبنا باهتمام بعض تصريحات المسؤولين الكبار في شجب هذا القرار ، إلا أن الشجب وحده لا يكفي ، ونأمل أن نرى عملا فعّالا هو من صفة الكبار إذا كان لديهم العزم على التنفيذ .

مائة وثلاث وأربعون دولة ، رفضت قرار الدولة المضيفة ضد الامم المتحدة . انها إدانة تتعلق بقيم ومبادئ ومستوى من التعاون الحضاري يجب أن تعيه الدولة المضيفة بمنتهى الجدية . إنها ليست إدانة عمل مخالف لنظام المرور ، إنها إدانة عمل مخالف لأرفع المستويات الحقوقية . وإن دولة كالولايات المتحدة لا بد أن تنظر اليها بالجدية التي تستحقها .

لقد سمعتم حضرات الوفود ، البيان الصادر منذ أيام عن المجلس الوزاري لدول مجلس تعاون الخليج العربية ، الذي رفض قرار اقفال مكتب وفد المراقب الدائم عن

Digitized by UNOG Library

منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، وعبر عن قلقه ازاء هذا الاجراء المخالف للاعراف الدولية ، ودعمه للإجراءات التي تتخذها الامم المتحدة في هذا الصدد ، وطالب الولايات المتحدة الامريكية بإعادة النظر في القرار الذي يتعارض مع اتفاق المقر .

أما صوت اسرائيل وتصويتها الشاذ وحدها ضد القرار ، فلا نعيرها اهتماما لانها غير مؤهلة من حيث المبدأ لاتخاذ موقف اخلاقي . بل كانت تسيء الى المحتوى الاخلاقي للقرار لو أنها أيدته .

وحين نقول أن السلطات الاسرائيلية غير مؤهلة لموقف أخلاقي فإننا نذكر ونتذكر تاريخها كله ، أربعين سنة ، ونذكر المذابح الجارية اليوم على أرض فلسطين ، وننـاديكم أيتها الوفود المحترمة ، ممثلو شعوب ودول العالم ودوله ، أن تقفوا وقفة واحدة لمقاومة هذا الإجرام الذي يجري وضح النهار أمام أعينكم على أرض فلسطين مهما حاولوا اخفاءه وراء الستار . نحن اليوم في آخر القرن العشرين ولسنا في العصور الوسطى .

نود أن نسمع الآن الأصوات العالية التي ترتفع كلما سجن شخص في بلد ما أو منع شخص في بلد آخر من مغادرة بلاده ، غيرة على الحقوق الانسانية وحرصا على الحرية البشرية ، ونطلب اليكم والى الجمعية العامة وأجهزة الامم المتحدة الاخرى أن تؤدوا دوركم وواجبكم تجاه الجرائم الجارية اليوم ، في كشف وفضح ومحاكمة أعمال الابادة التي تقوم بها عصابات الجيش الاسرائيلي وفصائل المستوطنين المسلحة في محاولة للقضاء على شعب في بلده . كما نطالب بالتحقيق في الغازات التي تستعمل ضد الشعب الفلسطيني بدعوى غازات مسيلة للدموع - انتجتها بعض المصانع في شباط/فبراير - وتؤدي الى أضرار صحية وعضوية . إن تعذيب وقتل الاطفال والنساء والشباب والشيوخ في فلسطين ، اللذين يجريان كل يوم على قارعة الطريق وداخل أسوار من الارهاب لم تعرفها حتى العصور الوسطى وهمجية الغاب أمر لا يمكنكم السكوت عليه ، ستفشل اسرائيل والعصابات الصهيونية لا شك أمام صمود وجهاد أهل فلسطين وتصميم الامة العربية والاسلامية كلها حتى يعود الحق الى أهله .

Digitized by UNOG Library

وتقف المملكة العربية السعودية ، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ، في عزم لا يلين دعما لجهاد الشعب الفلسطيني ومشاركته في كل آلامه وآماله بكل امكانياتها ، لقد أعلنا في المملكة العربية السعودية موقفا صريحا بالمطالبة بالغاء القرار الذي يمس صميم العلاقة بين الامم المتحدة ودولة المقر ، إنه قرار مخالف لالتزامات الدولة المضيفة تجاه أكبر هيئة دولية في تاريخ البشرية .

ونأمل اليوم أن تحقق الجمعية العامة موقفا يتماشى مع سيادة القانون وقدسية الالتزام .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالفعل في البيان الذي أدلى به يوم ١ آذار/مارس عن موقفه المبدئي بشأن النزاع الخطير الناشئ بين الامم المتحدة والبلد المضيف . كما أعرب أيضا عن وجهات نظرنا في البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية يوم الجمعة الماضي .

ومع ذلك فإننا عندما نتناول الكلمة في هذه المناقشة ، فإنما نفعل هذا بدافع من قلقنا بشأن مسلك يمثل تجاهلا وانكارا تامين لقرارات اتخذتها الجمعية العامة ، وإهانة لتوصيات واقتراحات طيبة النوايا وجهتها دول عديدة* .

نتيجة للإعلان الرسمي للقرار الذي اتخذته سلطات البلد المضيف بإغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، أنشئت عمدا حالة وصل فيها النزاع الى مستوى جديد ذي نتائج بعيدة المدى .

لذلك ، تؤكد الجمهورية الديمقراطية الالمانية مجددا بشدة موقفها بأن قرار اغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية يشكل اعتداء خطيرا على الامم المتحدة في مجموعها . وهذه الخطوة التعسفية تصعيد آخر للمحاولات العقيمة للنيل من مصداقية المنظمة العالمية ، وتقويض مركزها واستقلالها ، واعاقتها عن أداء مهامها المنصوص عليها في الميثاق .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيريرا (سري لانكا) .

Digitized by UNOG Library

ومثل الاغلبية الساحقة من الممثلين الآخرين ، يود وفد بلادي أن يعلن في وضوح أن منظمة التحرير الفلسطينية ، شأنها شأن أي دولة عضو أخرى في الامم المتحدة أو أي مراقب لديها ، من حقها أن تشترك على قدم المساواة ودون أية قيود في أنشطة المنظمة العالمية . ويتضمن هذا الحق في أن يكون لها بعثة مراقب . وتقييد هذا الحق أو انكاره يعد انتهاكا للالتزامات المنصوص عليها في وضوح في اتفاق المقر ، كما أنه يتنافى ، في الوقت نفسه ، مع ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

وعلى كلٍّ لا يستطيع وفد بلادي أن يغفل أن تدابير البلد المضيف تتخذ في الوقت الذي تكتسب فيه انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي التي تحتلها اسرائيل زخما متجددا ، وبينما يُعلن اهتمام بتسوية النزاع من جهة ، هناك ، من جهة أخرى ، محاولات مستمرة لتفادي المسألة المركزية ، مسألة تسوية النزاع في الشرق الاوسط . ونعني إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال واقامة دولة خاصة به . ويتضح هذا النهج القائم على الكيل بمكيالين في بيانات دول معينة ، ومما لا يقل أهمية أنه يتجلى في قرار اغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

وكما هو معترف به عالميا ، لن يكون هناك تسوية شاملة وعادلة باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية . ان الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، المعترف به من قبل الامم المتحدة . يجب ألا يحرم من الوسائل السياسية لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبه ويجب ألا يعاق عن المشاركة في تسوية للنزاع .

لكل هذه الاسباب ، التي ترقى الى كونها سابقة ذات نتائج خطيرة بالنسبة للتعاون الدولي ، وزيادة تحسين العلاقات الدولية ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعرب عن احتجاجها الشديد ضد الاجراء غير المشروع الذي اتخذه البلد المضيف ضد بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ، وندعو سلطات هذا البلد أن تحترم احتراما صارما التزاماتها بمقتضى القانون الدولي ، واتفاق المقر ، وأن تسحب فورا قرارها بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية .

Digitized by UNOG Library

ونحن نقدر ونؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام ، من أجل أن يضمن ، بكل الوسائل المتاحة ، الاحترام الكامل لاتفاق المقر ، وبذلك يضمن أداء المنظمة العالمية لمهامها على نحو مناسب ، وأن يبذل أقصى ما في وسعه ليضمن أن تستمر بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في العمل دون عائق .

وفي هذا السياق ، تجدد الجمهورية الديمقراطية الالمانية من جديد تضامنها مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد منصور (اليمن) : السيد الرئيس ، ها أنذا أتشرف ، مرة أخرى ، بالحديث في كنف رئاستكم . وما كانت جمعيتنا العامة لتعود الى الانعقاد من جديد بعد أقل من اسبوعين على آخر اجتماع لها لولا اعتزام الدولة المضيفة تنفيذ قرار السلطة التشريعية فيها القاضي باغلاق مكتب الوفد المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية المعتمد من الامم المتحدة لدى الامم المتحدة . وليس لدى الولايات المتحدة الامريكية .

وبعد اعلان وزارة العدل في الادارة الامريكية أنها ستقوم بايصاد مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لدى حلول موعد التنفيذ يوم الحادي والعشرين من هذا الشهر - يومنا هذا - سقط القناع عن وجه السلطة التنفيذية في واشنطن ، وظهر زيف ادعائها بانها لا تؤيد الكونغرس في قراره ذاك بحكم مخالفته لاتفاقية المقر المبرمة عام ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة بوصفها دولة مضيفة والامم المتحدة بوصفها منظمة دولية .

ولم نكن من السذاجة لدرجة أننا أخذنا ذلك الادعاء من جانب ادارة الرئيس ريغان على محمل من الجد ، اذ كنا ولا نزال نعرف موقف تلك الادارة ، وغيرها من الادارات الامريكية السابقة ، من منظمة التحرير الفلسطينية . ومن يتابع السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، لا يملك إلا أن يلمس قيامها على أساس من الكيل بمكيالين ، ففي حين لا تتردد في تأييد ودعم اسرائيل بكل وسيلة فإنها تعادي منظمة التحرير الفلسطينية الى أبعد حدود العداء ، مبررة ذلك بزعمها أن المنظمة تمارس الارهاب ، وتنسى واشنطن ، وهي تستقبل حكام اسرائيل من حين لآخر ، انها انما تستقبل أناسا حفلت حياتهم بممارسة كل ضروب الارهاب ، منهم من قاد عصابات قتل معروفة ،

Digitized by UNOG Library

وارتكب مذبحة دير ياسين ونسف فندق الملك داوود ، واغتال اللورد البريطاني موين ، ووسيط الامم المتحدة الكونت برنادوت داخل فلسطين نفسها فيما كان مكلفا بمهمة من قبل الامم المتحدة ذاتها ، انما عين الرضى - كما يقول الشاعر العربي - عن كل عين كليلة ، ولكن عين السخط تبدي المساوئ . وان كانت منظمة التحرير الفلسطينية أبرأ من أن تكون بها سوءة أو لديها مما يسيئ .

ولقد كشفت الصحافة الامريكية نفسها ، قبل أيام ، ما نصح أحد وزراء خارجية امريكا السابقين حكام اسرائيل ، اذ أوصاهم بحظر وصول مراسلي ومصوري المحف والتلفاز الى مواقع التظاهرات الفلسطينية المستمرة منذ ثلاثة أشهر وعشرة أيام ، والانقضاض على الفلسطينيين العزل بكل وسائل القمع الممكنة لإنهاء الثورة المشتعلة في الاراضي المحتلة بأسرع ما يمكن لتحاشي افتضاح المزيد من ارهاب اسرائيل . ولم يكن صدور مثل تلك النصيحة عن ذلك الوزير السابق بمستغرب ، اذ كان هو نفسه الذي ألزم حكومة بلاده في عهده بصفته وزيرا للخارجية بعدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل اعترافها ، أولا ، باسرائيل وهنا أقول حتى دون أن يجعل ذلك الشرط متبادلا ، ولا أقول مثلا لماذا لم يجعل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وبقيادته منظمة التحرير الفلسطينية من جانب اسرائيل شرطا لتعامل بلاده الولايات المتحدة مع اسرائيل ؟

Digitized by UNOG Library

إن الإجراء الامريكي بإبعاد مكتب وفد فلسطين لدى الامم المتحدة ، إجراء موجه ضد الامم المتحدة ، ومن ثم ضدنا جميعا . وعليه فإن مقاضاة الجانب الامريكي - الطرف الآخر في اتفاق المقر - يجب أن تقوم بها الامم المتحدة وليس منظمة التحرير الفلسطينية . وحين تقوم بها الامم المتحدة فإنها تقوم بها باسمنا جميعا ، ونيابة عن كل دولنا الاعضاء فيها . ولئن كانت هذه أول مرة تقدم فيها الولايات المتحدة كدولة مضيفة على مثل هذا الإجراء المناقض للاتفاقية ، والمخالف لكل القوانين الدولية ، والمتعارض مع الميثاق ، والمعتدي على استقلالية هذه المنظمة الدولية وحقوقها ، فإنها بالتأكيد لن تكون المرة الاخيرة اذا ما نحن سكتنا وتجاوزنا عنها . ومن يدري على من سيأتي الدور في المرة القادمة .

إن السؤال الذي يطرح نفسه علينا جميعا : هل تجاوزت صلاحيات واختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية في واشنطون حدود الولايات المتحدة وامتدت لتشمل الامم المتحدة لمجرد أن الاقدار شاءت لها أن يكون مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك ؟ وهل وجود الامم المتحدة على جزء من أرض امريكا يفرض على الامم المتحدة أن تتلقى تعليماتها وأوامرها من الكونغرس الامريكي بحيث ترفض من يشاء ، وتقبل بما يشاء ؟ ذلك ما يترتب على صدور القرار وعلى تنفيذه . ومن ثم فإن الامم المتحدة تتحول بذلك الى منظمة امريكية ، وتفقد صفتها كمنظمة دولية .

إن الواجب يقتضي منا لكي ندافع عن استقلالية هذه المنظمة الدولية الكبرى أن تضع الدولة المضيفة أمام الخيار الذي لابد منه ، وهو إما أن تظل الامم المتحدة على أرضها كما كانت منذ عام ١٩٤٧ مستقلة وكريمة ، لا تخضع إلا لإرادة الدول الاعضاء فيها مجتمعة أو لقرارات غالبية دولها الاعضاء ، وإما أن تحمل الامم المتحدة عصا الرحيل الى أرض الله الواسعة . وما أحسبها لن تجد لنفسها مكانا في غير هذا البلد من بلاد الدنيا . وربما كان ذلك في مصلحة العديد من دولنا الفقيرة ووفودها ، حيث صارت تكاليف المعيشة في هذه المدينة التي ترتفع فيها الاسعار بين شهر وآخر ، عبئا على كواهل خزائن العديد من بلداننا الاعضاء ، ناهيك عن عدم مراعاة الاعراف في معاملة الدبلوماسيين المعتمدين لدى منظمتنا هذه وإلحاق الإساءات المتوالية بهم .

Digitized by UNOG Library

وعلى الولايات المتحدة أن تدرك ، ولعلها تدرك جيدا ، أن وجود الامم المتحدة فيها وعلى ثراها تشريف لها وتكريم لمكانتها بصفتها دولة كبرى لا ينازع أحد في قوتها وقدرتها وأهميتها . وهي إن شاءت الاحتفاظ بمثل هذا التشريف والتكريم فعليها أن تسحب قرارها ، وتحجم عن الإقدام عليه أو على مثله مستقبلا ، وبذلك تكفيها وتكفي نفسها كدولة مضيف شر الخلاف ومؤونة النزاع . وكم نتمنى ذلك ونرجو ان يتحقق .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : في أقل من شهر واحد استأنفت الجمعية العامة دورتها الثانية والاربعين مرتين للنظر في مسألة ذات أبعاد خطيرة للغاية لا على مستقبل الامم المتحدة وفعاليتها وسلامة علاقتها مع البلد المضيف فحسب ، بل وعلى مستقبل العلاقات الدولية ومصداقية الوفاء بالالتزامات المترتبة بموجب اتفاقيات دولية ، وهي مسألة إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بموجب قانون محلي متعارض مع القانون الدولي والالتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف .

إن خطورة هذه المسألة تتمثل بشكل خاص في الإعلان الرسمي الذي تضمنته رسالة المدعي العام الموجهة الى المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك رسالة المندوب الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الى الامين العام من أنه ، بغض النظر عن الالتزامات التي يمكن أن تترتب على الولايات المتحدة بموجب اتفاق المقر فإن المدعي العام مطالب بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية طبقا لقانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧ . إن هذا الإعلان يشكل في حقيقة الامر سابقة خطيرة في تقويض الاسس القانونية التي تقوم عليها العلاقات الدولية ، وأهمها مبدأ احترام الاتفاقات الدولية التي قبلتها الدول الاطراف فيها بمحض ارادتها ، وهو مبدأ لا غنى عنه في الحفاظ على وجود بيئة دولية يسودها القانون واحترام القانون .

ومن هنا يترتب على المجتمع الدولي المتمثل في الامم المتحدة أن يتخذ التدابير الكفيلة بعدم السماح بسريان مفعول القانون الامريكي الجديد أو أي تشريع محلي على الامم المتحدة وعلى البعثات المعتمدة لديها ، بغية تعزيز الثقة بالقانون الدولي وبجدية الاتفاقات الدولية واحترام الاطراف فيها لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقات .

Digitized by UNOG Library

(السيد المصري ، الجمهورية العربية السورية)

ولا يمكن تفسير الإصرار على إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية من جانب سلطات البلد المضيف بغض النظر عن التزاماته بموجب اتفاق المقر إلا على أنه اعتداء صارخ على الامم المتحدة وخرق فاضح لميثاقها ، بالاضافة الى أنه يشكل مخالفة متعمدة للاسس القانونية السليمة لمبادئ من التشريعات الوطنية والمبادئ القانونية الدولية على حد سواء . إن الجمعية العامة عندما استانفت دورتها الثانية والاربعين في الشهر الماضي ، واتخذت القرار ٣٣٩/٤٢ المؤرخ في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وإنما فعلت ذلك استرشادا بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وأحكامه ذات الصلة ، وانطلاقا من مبادئ القانون الدولي ، لان هناك خلافا بين الامم المتحدة والبلد المضيف حول تنفيذ واحترام أحكام اتفاق المقر .

Digitized by UNOG Library

وكان على البلد المضيف أن يحترم إرادة المجتمع الدولي المتمثلة في القرار المذكور وأن يلغي القانون الذي يمسّ بالتزاماته القانونية الدولية والذي قوبل باستنكار دولي عام ، إلا انه ومع الاسف اختار الطريق الآخر متحديا هذه الإرادة الدولية الجماعية وأصر على تنفيذ القانون بإغلاق مكتب البعثة المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية في ٢١ آذار/مارس الجاري ، مما جعل الخلاف بينه وبين الامم المتحدة أمرا واقعا بعد أن كان البلد المضيف يحاول انكار وجود مثل هذا الخلاف بشكل أو بآخر . وأصبح لزاما على الجمعية العامة أن تتخذ التدابير الحاسمة لمعالجة هذا الوضع الخطير حماية للأمم المتحدة من التشريعات المحلية للبلد المضيف من جهة وحماية للوضع القانوني للبعثات المعتمدة لديها من جهة ثانية . وما من شك في أن الجانب الآخر للقانون الامريكي موضع النظر سياسي في أسبابه وأهدافه . ولا يقل هذا الجانب خطورة عن الجانب القانوني بالنظر لبعده السياسي كجزء من الجهود المبذولة لتصفية الوجود السياسي للشعب الفلسطيني على جميع المستويات ، وبالتالي تصفية قضيته العادلة .

ان تزامن إصدار وتنفيذ هذا القانون ضد البعثة المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة مع الإجراءات القمعية الوحشية التي تمارسها سلطات قوات الاحتلال الصهيونية ضد الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة ليس محض مصادفة . ففي الوقت الذي يتعرض فيه الشعب العربي الفلسطيني لاشرس عملية قمع وتعذيب لم يشهد مثلها العالم حتى في أحلك العصور ظلمة وبربرية يقوم البلد المضيف بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية مخالفا بذلك التزاماته القانونية الدولية بموجب اتفاق المقر .

ان هذا التلازم في الوقت صادر في حقيقة الأمر عن وحدة في الباعث والهدف وهو خنق صوت الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الامم المتحدة في آن واحد . ان الامم المتحدة تقف الآن أمام امتحان عسير للدفاع عن نفسها وحماية كفاح الشعوب من أجل الحرية طبقا لاحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي واننا إذ نقدّر المساعي الحثيثة التي يبذلها الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لتمكين هذه المنظمة من

Digitized by UNOG Library

اجتياز المحنة التي تواجهها لنشعر بالثقة الكاملة بأن جهوده ستكلل بالنجاح للمحافظة على استمرار وجود مكتب البعثة المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية وضمان استمرارها في الاضطلاع بأعمالها بصورة اعتيادية . وبالرغم من ضيق الوقت المتبقي على دخول القانون الخاص بإغلاق المكتب المذكور حيز التنفيذ فإن حماية البعثة المراقبة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي في حد ذاتها حماية للامم المتحدة ولاتفاق المقر وللقانون الدولي وحماية في نفس الوقت لجميع البعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما الذي كان يخشاه المجتمع الدولي بعد أن صودق مؤخرا على قانون التفويض الخاص بالعلاقات الخارجية الذي سنّه كونغرس الولايات المتحدة . فتحديا للنداء الذي وجهته الجمعية العامة بالإجماع تقريبا في قراريها ٢١٠/٤٢ باء و ٢٢٩/٤٢ ألف وباء ، وفي حين قررت محكمة العدل الدولية أن تنظر في القضية بأسرع وقت ممكن وأن تصدر فتوى كما طلبت منها الجمعية العامة ، اختار البلد المضيف عن عمد تجاهل التزاماته الدولية بأن قرر إغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

لقد اتخذ هذا الإجراء في تحدٍ صارخ لقواعد القانون الدولي والالتزامات الدولية المترتبة على الولايات المتحدة بوصفها بلدا مضيفا يرتبط مع الامم المتحدة بموجب المعاهدة . وفي الوقت نفسه فإن القرار يشكك في القرار السيادي للجمعية العامة الذي بموجبه منحت منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب في الامم المتحدة مع كل ما يرتبه ذلك على البلد المضيف من آثار قانونية وعملية .

ان الولايات المتحدة ، بوصفها أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ الذي يبيّن بصورة واضحة لا لبس فيها سمو القانون الدولي على القانون المحلي ، وإذ اعتبرت في هذه الحالة بالذات أن التشريع الوطني يسمو على التزاماتها الناشئة عن معاهدة دولية . فإنها تشكك عن عمد في مبدأ القانون الجوهري الذي دونه لا يمكن أن يوجد أي ضمان لقيام الدول بالوفاء بالالتزامات التي

Digitized by UNOG Library

تعهدت بها على النحو الواجب - وهو مبدأ لا يمكن دونه أن تقوم العلاقات بين الدول على قانون أو مجتمع دولي منظم .

ان البلد المضيف بإعلانه في الرسالة المؤرخة في ١١ آذار/مارس والموجهة الى الأمين العام أن إغلاق المكتب سيتم "بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الأمم المتحدة" (A/42/195/Add.2 ، الفقرة ٤) ، فإنه يتنصل من التزاماته المفروضة عليه بموجب اتفاق المقر وينتهك انتهاكا خطيرا نص وروح ذلك الاتفاق . وفي الواقع ان ما يجري انتهاكه حاليا هو حكم القانون . إذ أن البلد المضيف برفضه السافر لقبول إجراء التحكيم كما نص عليه البند ٢١ من اتفاق المقر ، وكما دعته الجمعية العامة الى القيام بذلك قد اقترف انتهاكا آخر لاتفاق المقر .

ان بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من امتثالها على مدى أربعة عشر عاما لقرار سيادي صدر عن الجمعية العامة فإنها قد باشرت مهامها في احترام دقيق لقوانين البلد المضيف ؛ وإن البلد المضيف ، أي الولايات المتحدة الامريكية ، هو الذي يتجاهل التزاماته بموجب ذلك القرار . وهذا في حد ذاته ضربة خطيرة لسلطة وسلامة المنظمة ، بل في واقع الأمر يمثل ضربة لمفهوم العمل الجماعي الذي هو أساس العلاقات بين الدول .

ان قرار الولايات المتحدة بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى لو كان الهدف من ورائه واضحا - بهذا العمل التسعفي ترغب الولايات المتحدة في حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني ومن ثم طمس شخصية ذلك الشعب - لا يشكّل نزاعا بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة . فقد ثبت ، كما أوضح الأمين العام أمام هذه الجمعية ، ان هذا نزاع بين منظمتنا والبلد المضيف .

ان موضع الخلاف هنا ليس مجرد مركز منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بل هو مركز أي دولة أو منظمة أو حركة تحرير أو عضو أو مراقب معتمد لدى هذه المنظمة .

Digitized by UNOG Library

ان هذه السابقة الخطيرة ضد بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لا تعرّض للتهديد الخطير فحسب حق كل دولة أو منظمة أو حركة تحرير وطني في المشاركة في أعمال هذه المنظمة ، على أساس دائم وعادي ، ولكنها تعرّض للخطر أيضا حق هذه المنظمة العالمية في أن تؤدي مهمتها النبيلة في كنف الاستقلال والكرامة ودون أي تدخل .

وفي وجه هذا التهديد ، ينبغي لمنظمتنا أن ترد بالعزم والسرعة اللذين تمليهما خطورة الظروف .

وينبغي للجمعية العامة ، وهي تجتمع لتناقش الموقف الواجب اتخاذه فيما يتعلق بهذه المسألة الحاسمة ، أن تشجب أولا وقبل كل شيء هذا الانتهاك الذي لا يحتمل لاتفاق المقر ومعايير القانون الدولي والذي ينجم عن هذا الإجراء التعسفي الذي اتخذه البلد المضيف . وينبغي كذلك أن تؤكد على اقتناعها بأن هذا نزاع بين الولايات المتحدة ومنظمة الامم المتحدة ، وانه ينبغي أن يحال الى هيئة تحكيم وفقا لاحكام اتفاق المقر ذات الصلة .

وينبغي للجمعية العامة كذلك أن تؤكد من جديد وبقوة على حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاحتفاظ بالتسهيلات اللازمة لتأدية مهامها التمثيلية لدى الامم المتحدة . وأخيرا ، ينبغي أن تؤكد هذه الجمعية للامين العام تأييدها لكل المساعي التي بذلها وأن تطلب إليه أن ينظر في اتخاذ كل التدابير التي من المحتمل أن تمكّن بعثة منظمة التحرير الفلسطينية من مواصلة ولايتها التمثيلية دون عائق وتمتّعها بالحماية الواردة في البنود ١١ و ١٢ و ١٣ من اتفاق المقر .

واننا مقتنعون بأن منظمتنا ستنجح في التصدي لهذا التحدي الخطير وستخرج أكثر قوة من الامتحان الجديد الذي تمر به نتيجة - وينبغي لي أن أذكر - للخطوة المدبرة والتي كان هدفها زعزعة استقرار المنظمة وتقويض عملها وسلطتها ، وهي تصبح محفلا عالميا لا غنى عنه .

وان جمعيتنا ، في مواجهة المشكلات التي أوجدها إغلاق بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، تواجه في الواقع ثلاثة تحديات : تحدٍ موجه الى هيبة واستقلال المنظمة التي أصبحت الاداة الوحيدة لتعزيز مُثل الميثاق ؛ وتحد

Digitized by UNOG Library

موجه الى الامة الفلسطينية التي أعلنت في انتفاضتها البطولية أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلها الشرعي والوحيد ؛ وتحدٍ موجه الى عملية السلم الحقيقية في الشرق الأوسط ، إذ أن أية محاولة لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من الامم المتحدة ستكون بمثابة عقبة جديدة أمام مؤتمر السلام الدولي المقترح بشأن الشرق الأوسط ، مما يتطلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة .

واننا مقتنعون بأن منظمتنا ستتصدى للتحديات الثلاثة على نحو فعّال وبأنها ستخرج أكثر قوة ، مؤكدة من جديد عالميتها ومدعمة سلامتها وهيبتها .

السيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود مثل كل من تكلموا قبلي أن أعرب عن القلق العميق حيال الخطوات الاخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة بهدف إغلاق بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

لقد أكدت الجمعية العامة مرتين حتى الآن ان منظمة التحرير الفلسطينية ، المدعوة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الامم المتحدة ، لها الحق بموجب اتفاق بين الامم المتحدة والولايات المتحدة ، البلد المضيف ، في الاحتفاظ ببعثة مراقب على أرض البلد المضيف ، ومن حقها أن يكون لها ممثلون يدخلون ويقيمون في البلد المضيف من أجل الوفاء بمهامهم على نحو كامل دون عائق . وليس هناك شك في أن البلد المضيف ، في هذا الصدد ، تقع على عاتقه التزامات قانونية دولية حيال الامم المتحدة نفسها وأن عدم التقيّد بهذه الالتزامات يؤثر مباشرة على الامم المتحدة .

وفي هذا السياق ، يستحق الامين العام الثناء الكامل للصبر الذي واصل به جهوده لتطبيق قرارات الجمعية العامة ٢١٠/٤٢ باء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٢٣٩/٤٢ ألف وباء المؤرخين في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، لحل هذا النزاع الخطير مع البلد المضيف على أساس القانون والعدالة كما ورد في تقريره الاخير الصادر في آذار/ مارس من هذه السنة .

Digitized by UNOG Library

ويعتبر وفد تشيكوسلوفاكيا انه من غير المقبول أن يصدر إنذار نهائي من جانب البلد المضيف كما ورد في الرسالة المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ والموجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة بالنيابة الى المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية والى الامين العام للامم المتحدة ، وهو انذار يستهدف الحل الانفرادي لهذه المشكلة بغض النظر عن الالتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف المتعلقة بجوهر المسألة ، بالإضافة الى الإجراءات الإلزامية لتسوية النزاعات بموجب البند ٢١ من اتفاق المقر .

لقد أصبنا بصدمة بوجه خاص بسبب التصميم السافر من جانب الولايات المتحدة على فرض إرادتها وإغلاق بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة

"بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة" . (A/42/915/Add.2 ، المرفق الاول) .

وهذا الاستهتار بالقانون الدولي لا يمكن التغاضي عنه . فإن بلدا تشرّف باستضافة الامم المتحدة - بلدا يشغل مقعدا دائما في مجلس الامن ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، بلدا له دور هام يقوم به في جميع الهيئات القانونية في المنظمة - لا يمكن السماح له بالقيام بهذه الإجراءات المتفطرسة . ان سيادة القانون الدولي على التشريع الوطني والمصالح الوطنية ، فضلا عن التقيد بحسن نية بالالتزامات الدولية ، من خصائص النظام الديمقراطي الدولي والأخلاق الدولية ، التي أقررنا بها جميعا في الميثاق .

اننا ندرك جميعا أن لهذه المسألة جذورا سياسية . فقد أثبتت التطورات الاخيرة مرة أخرى أن استمرار احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة ، بالإضافة الى احتقارها المتفطرس للحقوق الإنسانية والسياسية للسكان الفلسطينيين ، هما السببان الحقيقيان لأزمة الشرق الأوسط . ولا يمكن إنكار هذه الحقيقة من خلال الجهود لوصف النضال العادل للشعب الفلسطيني ، بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثله الشرعي الوحيد ، بأنه مظهر من مظاهر الإرهاب الدولي .

Digitized by UNOG Library

وان إحجام اسرائيل عن الموافقة على المفاوضات في إطار مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف المعنية ، بما فيها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، بالإضافة الى المحاولات الرامية الى جعل وجود منظمة التحرير الفلسطينية في المحفل الدولي مستحيلا ، لا يمكن أن تؤدي الى حل عادل لقضية فلسطين .

ولهذا ، فإن إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة يخلق عقبات أخرى أمام الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتسوية الحالة في الشرق الاوسط ، ويشكل تناقضا مباشرا مع أهداف ومضمون ميثاق الامم المتحدة ويعرقل بطريقة خطيرة للغاية الاداء السليم للمنظمة برمتها .

Digitized by UNOG Library

ومن الضروري أن تدعو الجمعية العامة مرة أخرى البلد المضيف الى أن يتقيد بكل إلحاحية تقيدا تاما بالتزاماته الناشئة عن احترام الميثاق وعن اتفاق المقر وأن يقبل الحل الصادق والعادل للخلاف القائم عن طريق التحكيم الدولي المنصوص عليه في البند ٢١ من اتفاق المقر ، وأن يمتنع ، ريثما يصدر القرار التحكيمي ، عن اتخاذ أية خطوات انفرادية بشأن مركز بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : للمرة الثالثة على التوالي تخطر الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والاربعين أن تعالج مشكلة ما كان لها أن تنشأ لو لم تتخذ سلطات البلد الذي يستضيف مقر الامم المتحدة إجراءات تتنافى مع اتفاق عام ١٩٤٧ المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة . وعلى الرغم من كل الجهود التي يبذلها الامين العام والجمعية العامة للامم المتحدة لاتزال الحالة الشاذة الناجمة عن الاجراءات غير القانونية التي اتخذها البلد المضيف ضد بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية قائمة دون حل . وعلاوة على ذلك فإن التقرير الاخير الذي قدمه الامين العام (A/42/915/Add.2) يبين أن الحالة قد أصبحت أكثر خطورة .

وإنني متأكد من أن كل الجالسين في هذه القاعة مازالوا يذكرون المناقشات المستفيضة التي دارت في الجمعية العامة والتي انتهت باتخاذ القرار ٣٢٩/٤٢ المؤرخ في ٢ آذار/مارس . وقد أكد هذا القرار من جديد أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك تشملها أحكام الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة وانه ينبغي تمكينها من إنشاء مرافق كافية للقيام بمهامها .

ويشير هذا القرار بوضوح الى أن تطبيق البند ١٠ من قانون التفويض الخاص بالعلاقات الخارجية للسنتين الماليتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، الذي سنته الولايات المتحدة ، سيكون في هذا الصدد مناقضا للالتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف بموجب اتفاق المقر المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة . وطلبت الجمعية العامة الى البلد المضيف أن يكفل عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه خرق الترتيبات الراهنة المتعلقة

Digitized by UNOG Library

بالمهام الرسمية لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

وفي إحدى جلسات الجمعية العامة أكد ممثل الولايات المتحدة للدول الاعضاء في الامم المتحدة أن من السابق للأوان مناقشة المسألة والبت فيها . وأعلن في نفس الجلسة أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية ستدرس بعناية الآراء المفصح عنها في الدورة المستانفة للجمعية العامة وان الولايات المتحدة تعمل على إيجاد حل سليم للمشكلة .

وهكذا بدا أن الولايات المتحدة ستراعي المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة وانها لن تتخذ أي إجراء غير مشروع ضد بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية . إلا أنه على الرغم من هذه المقررات ومن النداءات التي وجهها الامين العام للامم المتحدة ، اتخذت الولايات المتحدة خطوات في الاتجاه المعاكس تماما . ففي ١١ آذار/مارس أبلغنا ممثلو البلد المضيف بعزم الولايات المتحدة على إغلاق مكتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك في ٢١ آذار/مارس أو في موعد قريب منه ، على الرغم من الالتزامات الدولية الواقعة على الولايات المتحدة بموجب ميثاق الامم المتحدة واتفاق عام ١٩٤٧ .

إن هذه الاعمال التعسفية غير القانونية لا يمكن إلا أن تؤدي الى إشاعة الغوضى والقلق العميق .

واستجابة الى طلبات الجمعية العامة ، قام الامين العام للامم المتحدة في مرات عديدة باتخاذ خطوات لتسوية النزاع الذي نشأ ، ونحن بالتالي نؤيد تماما جهوده .

وكما يتضح من التقرير فإن الامين العام أعرب للممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة عن احتجاجاته على الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة ، وأعلن أن القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة

"هو انتهاك واضح لاتفاق المقر المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة" (A/42/915/Add.2 ، ص ٢) .

Digitized by UNOG Library

وموقف الامين العام هذا يتمشى بشكل تام مع مقررات الجمعية العامة للامم المتحدة ويرمي الى كفالة التقيد الدقيق باتفاق عام ١٩٤٧ وميثاق الامم المتحدة .

إن للمناقشات التي أجرتها الجمعية العامة وللمقررات التي التي اتخذتها اهمية بالغة . فقد أصيب جميع أعضاء الامم المتحدة تقريبا بالصدمة إزاء تعسفية سلطات البلد المضيف ووقاحتها . وبالاضافة الى ذلك حذر العديد من المتكلمين من أن التغاضي في هذه المسألة سيشكل سابقة فريدة لعدم الامتثال للقانون ، قد تكون الضحية القادمة لها في المستقبل أية بعثة أخرى . وهذا التحذير في محله . فقد ثبت أن الذين وجهوا انتباهنا من قبل الى الآثار الخطيرة للاعمال غير المشروعة التي اتخذتها السلطات الامريكية بالنسبة لجميع البعثات الاخرى لدى الامم المتحدة وبالنسبة للمنظمة ككل كانوا على صواب . وإن الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بدفاعها عن حرمة بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية تساعد على توطيد القانون والنظام الدوليين من أجل كفالة استقرار المركز القانوني لكل البعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

لقد بحثت الجمعية العامة بدقة الجانب القانوني لهذه المسألة ، مما هو واضح تمام الوضوح . فبعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة موجودة في نيويورك وفقا لقرارات الامم المتحدة واتفاق المقر . والقانون الصادر عن الولايات المتحدة والرامي الى إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية يتناقض تناقضا واضحا مع الالتزامات الدولية للبلد المضيف بموجب ميثاق الامم المتحدة واتفاق عام ١٩٤٧ ، وقد اعترف بهذا بعض أعضاء حكومة الولايات المتحدة ذاتها .

ويمكن حسم هذا النزاع بسهولة تامة . إن الالتزامات التعاهدية الدولية لاي بلد - اذا لم ينتهكها ذلك البلد - تحظى بالسيادة أي أن لها الأولوية وفقا للقانون الدولي . وهذا هو أحد المبادئ الاساسية للعلاقات المتحضرة بين الدول ، وهو ينطوي ضمنا - في هذه الحالة - على انه لا يمكن سنّ تشريعات وطنية أو تنفيذها انتهاكا للالتزامات الدولية التي يتعهد بها البلد المضيف . وهذا أمر مقبول بوجه عام وإلاّ فإن العلاقات بين الدول لن تعكس النظام والقانون ، بل انها بدلا من ذلك ستنم عن الفوضى والبلبلة .

ونظرا لان الولايات المتحدة طرفا في كل من اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ والميثاق وانها ، كما نعرف جميعا ، لم تسحب تمسكها بهاتين الوثيقتين ، فليس من حق سلطات الولايات المتحدة أن تصدر قانونا يشكل انتهاكا لالتزامات البلد المضيف بموجب هذين الاتفاقين الاساسيين . وكان يتعين على الولايات المتحدة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لكفالة الامتثال لالتزاماتها الدولية وللحيلولة دون تنفيذ هذا الإجراء القانوني المحلي قيد البحث ، وهو الإجراء الذي يتناقض مع تلك الالتزامات .

وتجدر الاشارة بوضوح الى أن رغبة الولايات المتحدة عن حسم هذا التضارب مع التزاماتها الدولية ، والقيام بذلك بمفردها وعلى المستوى الوطني ، يجعل هذه المشكلة تتجاوز حدود التشريع الوطني في الولايات المتحدة ، ويتسبب في نشوب نزاع بين الولايات المتحدة والامم المتحدة بشأن تفسير اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ وتطبيقه . وهذا النزاع يمكن ويجب حقا ألا يحسم إلا بموجب الإجراء المنصوص عليه في البند ٢١ من الاتفاق .

Digitized by UNOG Library

ويبدو انه لا مجال لاي رأي آخر بشأن هذا الامر ، إلا أن البلد المضيف لا يود أن يوافق حتى على ذلك . وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا انه بالاحرى يقدم صورة غريبة . فالامم المتحدة تشير الى انتهاك الجانب الامريكي لالتزاماته التعاقدية وتصرّ على ضرورة تصحيح هذا الانتهاك . لكن ممثلي الولايات المتحدة يرفضون الامتثال لهذا الطلب ويزعمون انه لا يوجد نزاع بين الجانبين فيما يتعلق بتفسير اتفاق المقر وتطبيقه وأعلنوا أن :

"الولايات المتحدة تعتقد أن عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أي غرض مفيد" (A/42/915/Add.2 ، المرفق الاول) .

وإذا أمكن للمرء أي يجد أي منطق في ذلك الإعلان ، فإنه سيكون من نوع غير معروف حتى الآن . وحتى موفسطائيو الماضي المشهورون كان يمكنهم أن يحسدوا ممثلي الولايات المتحدة على هذا الذكاء الخارق . ولو علم أولئك أن احترام المعاهدات الدولية يتعرض للخطر ، لكان شعورهم غير ذلك .

هل يمكن للولايات المتحدة أن تشكك في وجود نزاع ؟ بموجب البند ٢١ من الاتفاق ليس من حق البلد المضيف أن يضع ذلك موضع تشكيك . إذ ينص الاتفاق على إجراء تحكيم تلقائي لتسوية النزاعات . ولا يشير الى موافقة الطرفين على ذلك . وهكذا فإن آلية التحكيم الالزامي تؤدي دورها بناء على طلب أي من الطرفين والطرف الآخر ، حتى اذا لم يبد اهتماما بالتحكيم واعترض على البيان بوجود نزاع ، كما هو حال الولايات المتحدة ، فإنه لا يمكنه أن يحول دون تشكيل محكمة للتحكيم وإصدار حكم . والبند ٢١ من الاتفاق لا يسمح للبلد المضيف أن يرفض المشاركة في أعمال المحكمة أو في تسمية أحد المحكمين . تلك هي الاحكام المحددة الواردة في اتفاق المقر ولا خيار أمام البلد المضيف سوى الامتثال لها .

بطبيعة الحال ، اذا احترم البلد المضيف القانون الدولي والتزاماته الدولية حيال الامم المتحدة لتوفر لديه طريق أبسط للخروج من الحالة غير العادية الناشئة عن أعمالها أي ايقاف العمل غير القانوني ضد بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك وإلغاء القانون المحلي الذي ينتهك اتفاق المقر وميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

إن ما ورد في بيان المدعي العام للولايات المتحدة القائل بأنه مطالب بموجب قانون مكافحة الإرهاب بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك .

"بصرف النظر عما يكون على [البلد المضيف] من التزامات بموجب [اتفاق المقر]" (A/42/915/Add.2 ، المرفق الاول) .

ليس سوى تحد سافر لاسس النظام القانوني .

ومن المعروف جيدا انه منذ مائتي سنة اذ رفض الآباء المؤسسون الجديرون بالاحترام لدستور الولايات المتحدة فوض قانون الغاب السائد في العصور الوسطى ، نصوا في الدستور على وجه التحديد على أن المعاهدات الدولية المبرمة على نحو ملائم قد أصبحت هي :

"القانون الاعلى للارض" (دستور الولايات المتحدة ، المادة السادسة) .

أليس من قبيل المفارقة أن يظهر المجتمع العالمي بإصراره على الامتثال للمعاهدة الدولية المبرمة مع الامم المتحدة الاحترام لاحد الاحكام الرئيسية لدستور الولايات المتحدة أكثر من احترام المسؤولين في الولايات المتحدة الذين يتعين عليهم أن يلتزموا به التزاما صارما في آدائهم لمهامهم الرسمية ؟

Digitized by UNOG Library

لقد تناولنا بإسهاب الجانب القانوني لهذه المسألة والسبل الكفيلة بحسم النزاع . واننا مقتنعون بأن الامتثال للقانون الدولي وتسوية هذا النزاع عن طريق تطبيق الاجراءات المشار اليها في اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ سيوفران أفضل حل لتعزيز الامم المتحدة ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمالها ودور البلد المضيف للمقر . ويحدونا الأمل في أن يسود العقل وحكم القانون الدولي .

إن الأعمال الاعتباطية التي تتخذ ضد بعثة منظمة التحرير الفلسطينية أعمال ذات دوافع سياسية . وهذا ما اوضحته وفود عديدة على نحو مقنع . وفي ضوء الانتفاضة الفلسطينية الحالية وأعمال القمع الوحشية التي ينفذها المحتلون الاسرائيليون ضد الفلسطينيين فإن المحاولات الرامية إلى إعاقة عمل بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة تخدم مصالح الذين لا يرغبون في التوصل إلى حل للنزاع العربي - الاسرائيلي الذي تشكل القضية الفلسطينية لُبه . وهم يودون بأية طريقة ممكنة تقويض دور منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني واسهامه في التسوية العادلة للنزاع في الشرق الأوسط .

ومن المستحيل التوصل الى سلم حقيقي في المنطقة دون انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ودون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . إن الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط يحظى عمليا بتأييد اجماعي . ولا ينبغي تقرير المصير عن طريق القوة ولكن عن طريق بذل الجهود الدبلوماسية . لذلك فإننا نطالب وفقا لقرارات الامم المتحدة المعروفة بعقد مؤتمر دولي ذي سلطة تشترك فيه الدول الاعضاء الخمس الدائمون في مجلس الأمن والاطراف المعنية الاخرى بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ويرى الوفد السوفياتي انه ينبغي للجمعية العامة ان تتخذ كل التدابير اللازمة لوقف الاعمال غير المشروعة المتخذة ضد بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة وأن تضمن تهيئة الظروف الملائمة لأداء وظائفها

Digitized by UNOG Library

على نحو معتاد . ويراودنا الأمل في أن تتبع سلطات البلد المضيف نهجا مسؤولا إزاء التزاماتها التعاهدية فيما يتعلق بالأمم المتحدة وأن تزيل المشكلة المصطنعة التي أوجدتها والتي تعرض للخطر على نحو لا وجوب له أعمال هذه المنظمة الدولية .

السيد يوسف (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البيان الذي أدليت به في هذه الجمعية في ١ آذار/مارس أعربت عن موقف وفدي المبدئي إزاء البند الذي لا يزال معروضا علينا .

لقد حثثنا البلد المضيف على التقيد بالتزاماته بموجب اتفاق مقر الأمم المتحدة بتوفير كل التسهيلات اللازمة لممارسة منظمة التحرير الفلطسينية وظائفها الرسمية دون إعاقة بصفتها مراقبا معترفا به على النحو الواجب لدى الأمم المتحدة . وذكرنا ان إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية سيشكل انتهاكا للالتزامات التعاهدية التي تعهدت بها الولايات المتحدة إزاء الأمم المتحدة . كما حثثنا حكومة البلد المضيف على إعادة النظر في اعتراضها على منظمة التحرير الفلسطينية في إطار قوانينها المحلية . وبالإضافة الى ذلك ، قمنا بحَث البلد المضيف على أن يقبل تطبيق اجراءات تسوية النزاع بمقتضى البند ٢١ من اتفاق المقر .

وبالتالي ، شارك وفد ماليزيا في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة ٤٢/٢٢٩ ليس فقط للإعراب عن تضامننا مع الموقف العادل والشرعي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولكن ايضا للإعراب عن التزامنا الثابت بسلامة الأمم المتحدة .

ويعاد انعقاد الجمعية الآن للمرة الثانية بسبب إصرار المدعي العام للولايات المتحدة على اغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة اليوم الموافق ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وفي رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ احيل بموجبها ذلك القرار إلى الأمين العام ذكر الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة ، السفير هربرت اوكون ، ان المدعي العام للولايات المتحدة قرر انه مطالب ، بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧ ، بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية .

Digitized by UNOG Library

"بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة" . (A/42/915/Add.3 ، الفقرة ١)

وان تصميم المدعي العام للولايات المتحدة والبلد المضيف على تجاهل اتفاق المقر ووضعه موضع التنفيذ لا يمكن إلا أن يثير تساؤلات مقلقة للغاية في أذهان الدول الاعضاء بما في ذلك بلدي* .

لقد أدى رفض حكومة الولايات المتحدة للتقيد بالتزاماتها الدولية إلى بث الجزع في نفوسنا ليس فقط بصفتها البلد المضيف لمقر الامم المتحدة ولكن أيضا بصفتها مؤيدا رئيسيا لميثاق الامم المتحدة وأحد البلدان الرئيسية التي ساهمت في صياغته . والاهم من ذلك ، انها دولة عظمى تترك اجراءاتها وإهمالها أثرا عميقا على السلم والتنمية في العالم .

وبالنسبة للدول الاعضاء الاصغر مثل ماليزيا ، فإن تأكيد الولايات المتحدة يثير مخاوف عميقة حول وجود نوعين من الالتزامات إزاء القانون الدولي أو المعايير الخاصة به ينطبق احدهما على الدول الكبرى والآخر على الدول الصغرى . وإذا كان الامر كذلك ، فإن عملية تحقيق الوئام التي تجري في الامم المتحدة قد ضلت السبيل بسبب الاستخفاف .

فما الذي يمكن إن نتوقعه من نوايا الولايات المتحدة في المستقبل بشأن التزاماتها بموجب كل المعاهدات التي وقعت عليها مع البلدان الاخرى والمؤسسات متعددة الاطراف إذا أمكن تجاهلها باجراءات يتخذها الكونغرس في أي وقت أو نتيجة لعجز الحكومة عن التوصل الى توافق آراء وطني بشأن التقيد بالتزاماتها الدولية ؟

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد مؤمن (جزر القمر) .

Digitized by UNOG Library

وما هي قيمة الالتزامات التي تتعهد بها الولايات المتحدة إذا ما رفضت الولايات المتحدة من جانب واحد المبادئ القانونية التي يستند اليها بقية أعضاء المجتمع الدولي والتي تتمثل في سيادة المعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية ؟ في هذه الحالة ، فإن الولايات المتحدة تلغي بالفعل التزاماتها بمقتضى اتفاق مقر الامم المتحدة وهي طرف رئيسي فيه . بيد أن هذه الالتزامات تنبع من اتفاقية امتيازات الامم المتحدة وحصاناتها التي اقرتها الجمعية العامة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ والتي انضمت الولايات المتحدة اليها . فهل ستواصل حكومة الولايات المتحدة إلغاء هذه الالتزامات في كل مرة يرى فيها كونغرس الولايات المتحدة أنها لم تعد مناسبة ؟

Digitized by UNOG Library

تعتقد ماليزيا اعتقادا قويا بأن من الخطأ أن تعيد الولايات المتحدة تفسير التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية أو أن تلغيها من جانب واحد . كما انه من غير الصواب ان تفرض الولايات المتحدة قوانينها الداخلية على القوانين الدولية التي هي طرف فيها . وبصرف النظر عن أية محاولات للتبرير ، فإن إجراء كونغرس الولايات المتحدة يعد منافيا لمبادئ وروح اتفاق المقر ، كما يعد تحولا عن تعهداتها وكان من الواجب عدم القيام به دون موافقة الامم المتحدة واللجوء إلى الاحكام المتعلقة بتسوية المنازعات والواردة في البند ٢١ من اتفاق المقر .

إن الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة يثير ايضا تساؤلات رئيسية بشأن استمرار الالتزام بميثاق الامم المتحدة . ما الذي نفهمه الآن من التزام الولايات المتحدة بأن "[تؤكد] من جديد [إيمانها] بالحقوق الاساسية للانسان" التي من الواضح انها تتضمن حق منظمة التحرير الفلسطينية ، التي قبلتها الامم المتحدة مراقبا ، في أن تناقش قضيتها بحرية أمام المجتمع الدولي ؟ ما الذي نفهمه الآن من التزام الولايات المتحدة بأن :

"[تبين] الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي" ؟

هذان ليسا سوى اثنين من المقاصد الاساسية لميثاق الامم المتحدة .

وبالنسبة لبلد أُسس على هذه المعتقدات الاساسية نفسها - ومن بينها حرية التعبير - التي ترجمت الى المبادئ الاساسية التي قامت عليها الامم المتحدة ، يعد الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة خيانة للذات . وليس من شأن هذا القانون إلا أن تترتب عليه نتائج مؤلمة . إنه سيفتح المجال دون شك لإطالة التفكير بين اصدقاء ومؤيدين ومشاورة ضمائرهم فيما يتعلق بالتزام الولايات المتحدة تجاه الامم المتحدة والسلم والامن العالميين . وسيثير قلق الآخرين الذين يجدون الامن الجماعي في ميثاق الامم المتحدة وينظرون الى الامم المتحدة بوصفها الحامي الاخير : أمما متحدة لقيت حتى الآن تأييدا كبيرا من الولايات المتحدة . ولا يسعنا إلا أن نتذكر انه في تاريخ

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة شجع انتهاك للقانون الدولي على وقوع انتهاك آخر . ولذلك فإن التصرف الذي تقوم به دولة كبرى مضيفة لمقر الامم المتحدة يعد أكثر حرجا .

إن جميع المعتقدات والمبادئ العزيزة المصاغة ببلاغة الواردة بشكل رسمي في الميثاق سيقضى عليها اذا ما تخلت الولايات المتحدة عن تلك المبادئ - والاجراء البرلماني لا يمكن النظر اليه إلا في ضوء هذا . إن نبذ الولايات المتحدة للميثاق لا يمكن أن يؤدي إلا الى اضعاف الامم المتحدة . وقد يعني هذا التمزيق المحتمل للمنظومة . إن الولايات المتحدة بعدم اخلاصها لاتفاق المقر نصا وروحا تشجع القوى العاملة ضد الامم المتحدة . وتلك القوى موجودة في كل مكان ، وخصوصا في البلدان التي تتجاهل فيها دائما قرارات الامم المتحدة . وإذا ما وقع ما هو أسوأ من ذلك للمنظمة ، فسيكون حكم التاريخ ان الولايات المتحدة سهلت ذلك .

ولذلك فإن وفد بلادي يود أن يحث بقوة مرة اخرى حكومة الولايات المتحدة على عدم الإصرار على محاولتها لفرض قانون داخلي للولايات المتحدة على الامم المتحدة . ونطلب الى الولايات المتحدة ايضا ان توضح بشكل قاطع انها لن تسمح بتمزيق الامم المتحدة ومنظوماتها ، التي وفرت في العقود الاربعة الماضية مظلة جماعية للسلم الدولي ، وبيئة لتطوير حقوق الانسان . ونود أيضا أن نحث الولايات المتحدة على أن تعلن بوضوح لن يحرم عضو او اي كيان آخر من محفل الامم المتحدة ما دام هذا المحفل متاحا له وفقا لقرارات المنظمة . ونود ان نحصل على تأكيدات بأن البلد المضيف سيلتزم بأحكام اتفاقية امتيازات الامم المتحدة وحصاناتها التي هي طرف فيها وكذلك اتفاق المقر .

في الختام ، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا تأييده للامين العام في بحثه عن تسوية عادلة للمشكلة التي اثارتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية والامم المتحدة . إن اتفاق المقر يجب ان تلتزم به هذه المنظمة ، ويجب توفير جميع المنشآت اللازمة لبعثة منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بمهامها الرسمية بوصفها بعثة مراقبة .

Digitized by UNOG Library

السيد باشكيفيتش (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : منذ أربعين عاما اصدرت الجمعية العامة القرار ١٦٩ (د - ٣) المعنون "اتفاق بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بشأن مقر الامم المتحدة" . وقد كان ذلك الاتفاق لفترة طويلة بمثابة مرشد قانوني بشأن تسوية النزاعات فيما يتعلق بالعلاقات بين المنظمة والبعثات الدائمة والبعثات المراقبة المعتمدة لديها . ولذلك فإنه من غير المقبول أن تتخذ سلطات البلد المضيف بإرادتها خطوات تتعارض مع ذلك الاتفاق نصا وروحا وهو اتفاق يستند الى ميثاق الامم المتحدة .

انني اعتقد أن الاعضاء يذكرون جيدا الاحداث التي جرت منذ اسبوعين عندما أدانت الجمعية العامة بالاجماع تقريبا الاجراء الذي اتخذه البلد المضيف باغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، وطلبت الى البلد المضيف أن يمتثل إلى التزاماته التعاهدية بموجب الاتفاق .

ولسوء الحظ ، فإن البلد المضيف رد على نداء الجمعية العامة بإبلاغنا بأن قانونه الداخلي سيصبح في يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ نافذ المفعول : لقد تجاهل القرار الذي اتخذته الامم المتحدة . وذلك القرار الداخلي ينتهك الالتزامات الدولية الواقعة على البلد المضيف بموجب ميثاق الامم المتحدة واتفاق المقر لعام ١٩٤٧ : وهذا واضح لحد لم تحاول عنده حكومة الولايات المتحدة اخفاءه .

إن الصدام الذي يقع بين تشريع داخلي والتزامات دولية يمكن تسويته على أساس اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات التي تنص بوضوح على ما يلي :

"لا يجوز لأي طرف أن يستظهر بأحكام قانونه الداخلي لتبرير عدم تنفيذه معاهدة ما" . (A/CONF.39/27 ، المادة ٢٧)

وهذه الحالة ، التي اعطى فيها البلد المضيف لتشريعه الداخلي أولوية على حساب التزامات دولية سابقة ، يجب أن تشكل نزاعا بين الولايات المتحدة والامم المتحدة بشأن مسألة تطبيق وتفسير اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ . وذلك النزاع يجب أن يسوى وفقا للإجراء المنصوص عليه في البند ٢١ من الاتفاق .

Digitized by UNOG Library

إن طعن الولايات المتحدة في وجود نزاع لا يغير معنى البند ٢١ من الاتفاق : إن آلية التحكيم الملزم ينبغي أن يُلجأ اليها للفصل في القضية وتقديم الحل النهائي . وسيؤدي هذا بالاطراف الى اتخاذ قرار يحقق المصالح المشروعة لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة وينبغي أن يثبت سيادة الحس السليم على المواقف التعسفية .

وأود أن أؤكد أن الباب لا يزال مفتوحا لتسوية المشكلة وذلك بإلغاء الاجراء غير القانوني الذي اتخذه المجلس التشريعي التابع للبلد المضيف .

Digitized by UNOG Library

ويؤيد وفد بلادي جهود الامين العام لحل النزاع على أساس المفاوضات ونحن مدينون له للخطوات التي اتخذها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٩/٤٢ ألف .

وإن الاحداث الحالية في الشرق الاوسط تدلل مرة أخرى على مدى إلحاح المشكلة الفلسطينية ، وخطورة وعبث المحاولات لحل النزاع في المنطقة باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية السلام . وأصبح واضحا أكثر من ذي قبل أن لمنظمة التحرير الفلسطينية دورا هاما يمكن أن تلعبه في عمل الامم المتحدة لإيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط على أساس القرارات المعروفة التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة .

وعلى ضوء ما ذكرت ، فإن وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يضم صوته الى المطلب الذي أعلن من فوق هذا المنبر بوضع حد للاجراء الذي اتخذته سلطات الولايات المتحدة ، باغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة . ذلك الاجراء الذي يمكن أن يخلق سابقة خطيرة ، وبضمان التقيد الصارم باتفاق المقر لعام ١٩٤٧ . وبضمان العمل الاعتيادي لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك .

السيدة نغوين بن ثان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

للمرة الثانية خلال شهر تنظر الجمعية العامة في البند "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" . وقد استانفت الدورة على وجه عاجل لان البلد المضيف عازم على أن ينفذ اليوم ، ٢١ آذار/مارس ، إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

ومنذ أن أثيرت المسالة عام ١٩٨٧ ، قررت الجمعية العامة والامين العام والدول الاعضاء في الامم المتحدة أن بعثة منظمة التحرير الفلسطينية مشمولة باتفاق المقر الذي يلزم الولايات المتحدة بتسهيل وضمان اضطلاع كل البعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة ، بما فيها بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، بمهامها الرسمية . وقد بذلت الامم المتحدة ، وبخاصة الامين العام ، جهودا دائبة لا تكل من أجل التوصل الى حل مرض للمشكلة التي نشأت بين الولايات المتحدة والامم المتحدة بشأن تفسير وتطبيق

Digitized by UNOG Library

اتفاق المقر . ومن أجل تحقيق هذه الغاية أقرت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٩/٤٢ ألف في أوائل هذا الشهر أن تطبق الاجراء الخاص بتسوية المنازعات المنصوص عليه في البند ٣١ من ذلك الاتفاق ، وقررت أيضا طلب فتوى محكمة العدل الدولية . وكان الاتفاق العام أن هذا هو العلاج الوحيد المتاح للمشكلة .

وذكرت الولايات المتحدة ، من جانبها ، في ٣ آذار/مارس انها لايزال في نيتها ايجاد حل سليم للمشكلة على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاق المقر وقوانين الولايات المتحدة ؛ وانها ستأخذ بعين الاعتبار الآراء التي تم التعبير عنها في الدورة المستأنفة الأخيرة . إلا أن ذلك لم يحدث .

فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا سلبيا من كل النداءات التي وجهتها ، والجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ، والأمين العام والمجتمع الدولي ، وظلت على عزمها على إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية

"بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الأمم المتحدة"

(A/42/915/Add.2 ، المرفق الأول)

على نحو ما علمنا من تقرير الأمين العام ؛ وانها استبعدت عرض الأمر على التحكيم ..

ويشترك وفد بلادي في الاحتجاج العام لان القرار الذي اتخذه البلد المضيف يعتبر انتهاكا صارما لاتفاق المقر ، وتحديا سافرا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، ويؤدي الى نتائج خطيرة ، والمسألة لا تقتصر على بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، انها مسألة اتفاق المقر الذي تعمل الأمم المتحدة بمقتضاه . فاذا حدث أن اختار البلد المضيف ، وهو أحد أطراف الاتفاق ، ألا يحترمه ، أثار هذا التساؤل عن مركز الاتفاق نفسه ، وبخاصة فعاليته في حماية استقلال الأمم المتحدة وسلامتها . كما أنه يشكل سابقة خطيرة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف . وسعى البلد المضيف ، لسياسته العدوانية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، الى فرض ارادته وموقفه على الهيئة العالمية ، على الرغم من الالتزامات التي اضطلع بها .

Digitized by UNOG Library

والنزاع قيد البحث ذو طبيعة دولية ، ولابد أن يسوى من خلال أحكام البند ٣١ من الاتفاق الذي وقعته الولايات المتحدة مع الامم المتحدة . ونحن نشاطر اعتقاد الامم المتحدة المستمر كما عبرت عنه رسالة الامين العام المؤرخة في ١٥ آذار/مارس بأن :

"الآلية المنصوص عليها في اتفاق المقر هي الاطار الملائم لتسوية هذا الخلاف" (A/42/915/Add.3 ، المرفق الاول)

وفي هذا الصدد ، فاننا نحث البلد المضيف أن يشترك مع الامم المتحدة والامين العام في تعاون بناء للبحث عن حل مرض للمشكلة ، ويجب أن يعيد البلد المضيف النظر في موقفه ، آخذا في الاعتبار بكل عناية الآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب على موقفه ، وعليه أن يمتثل امتثالا كاملا لاتفاق المقر .

ويود وفد بلادي أن يعبر عن تقديره العميق للامين العام ، كما يود أن يطمئنه على دعمه الكامل لجهوده الدائبة ، وموقفه الثابت فيما يتعلق بهذه المسألة .

وننتهز هذه الفرصة لنجدد دعمنا القوي للكفاح العادل للشعب الفلسطيني ، ولممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . وأية عرقلة لاداء بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لمهامها الرسمية في الامم المتحدة تعد انكارا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في أن يعلن آراءه وتطلعاته من فوق هذا المنبر العالمي ، ومساسا بسلامة هذه الهيئة الموقرة . ولذلك ينبغي لهذه الدورة المستانفة أن تبذل قصارى جهدها لتحمي الاحترام الكامل لاتفاق المقر ، وتضمن أن تستمر الترتيبات الحالية لبعثة منظمة التحرير الفلسطينية دون أدنى مساس بها ، وعلى الجمعية العامة أن تطلب الى الامين العام أن يواصل بذل جهوده ، وأن يتخذ الخطوات اللازمة ليضمن أداء بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لمهامها الرسمية وفقا للترتيبات المعمول بها منذ عام ١٩٧٤ .

Digitized by UNOG Library

السيد كورهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم البلدان النوردية الخمسة - ايسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا .

خلال مناقشة هذا البند في الجلسات السابقة للدورة المستأنفة أعرب الممثل الدائم للدانمرك عن أمل البلدان النوردية في أن يمكن ، في أعقاب اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١٠/٤٢ باء ، التوصل الى حل لمسألة وجود بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة وذلك استنادا الى اتفاق المقر .

إن البلدان النوردية تأسف إذ أن هذه المسألة لم تحسم بطريقة مرضية بعد اتخاذ الجمعية العام لآخر قرار لها بتاريخ ٢ آذار/مارس .

إننا نأسف لقرار سلطات البلد المضيف في هذا الصدد . إذ أن البلد المضيف يقع عليه التزام تعاهدي ، وفقا لاتفاق المقر ، بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالابقاء على بعثتها المراقبة لدى الامم المتحدة . لقد احتدم النزاع الآن وأصبح حادا والحالة خطيرة بشكل خاص ؛ وما لم يوجد علاج لها فإن الامم المتحدة بوصفها تنظيما قد يلحق بها ضرر جسيم .

إن الوفود النوردية ترجو من الولايات المتحدة أن توافق على تسوية النزاع وفقا لاتفاق المقر . ونناشد البلد المضيف الامتناع عن اتخاذ أي إجراء ضد البعثة المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية من شأنه أن يعرقل عملها .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عند نظرنا في هذه المسألة منذ اسبوعين تقريبا أتخذت الجمعية العامة قرارين . أكدت الجمعية في القرار الاول وضع بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ورأت أن هناك نزاعا بين الولايات المتحدة والامم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق اتفاق المقر . وطلبت الجمعية العامة في القرار الثاني الى محكمة العدل الدولية إبداء الرأي الاستشاري بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة ، بوصفها طرفا في إتفاق المقر ، ملتزمة بالدخول في تحكيم وفقا للبند ٢١ من ذلك الاتفاق . وحيث أن الامور قد

Digitized by UNOG Library

تطورت على النحو الذي كنا نخشاه ، فمن الواضح أن عقد الدورة المستأنفة لم يكن بحال من الاحوال أمرا سابقا لأوانه أو أمرا غير مستنسب .

ويبلغنا الامين العام في آخر تقريرين له (A/42/915/Add.2 و Add.3) بأن وزير العدل في الولايات المتحدة قد قرر أن عليه ، بموجب الفصل العاشر من قانون التفويض الخاص بالعلاقات الخارجية لفترة السنتين الماليتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، إغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة :

"بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة" . (A/42/915/Add.2 ، الفقرة ٤)

إن النص الكامل للرسالة الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة التي استنسخ منها هذا الاقتباس وارد في المرفق الاول للوثيقة Add.2 من تقرير الامين العام . وهنا يكمن لُبّ المسألة . إن الولايات المتحدة ، لعدم تسليمها بوجود نزاع ، ليست على استعداد للذهاب للتحكيم الدولي أو الى محكمة العدل الدولية .

والسؤال الآن هو : ما الذي ينبغي القيام به ؟

إننا نؤكد الرأي القائل بأن أي إجراء تتخذه سلطات الولايات المتحدة امتثالا للفصل العاشر ، كما بيّن ذلك الامين العام ، من شأنه أن يمثل انتهاكا لاتفاق المقر والقانون الدولي . وإذا نُفذ سينجم عنه ضرر لا يمكن اصلاحه ولن يمس ذلك الضرر باتفاق المقر فحسب بل سيمس أيضا قانون المعاهدات الدولية . ومن الواضح أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لن يكون متوفرا اليوم ، ٢١ آذار/مارس ، وحتى لو كان متوفرا اليوم ، فانه في ضوء موقف وزارة العدل الامريكية لن يجدي فتيلا . إن البيان الصادر عن مساعد وزير العدل ينذر بشئ خطير . فهو نذير شر للالتزامات القانونية . وقد أشرنا في وقت سابق الى التنافس الذي يوجد بين الاجهزة الحكومية ،

Digitized by UNOG Library

بيد أن هذا البيان يثير التساؤل عما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة قد استقرت الآن على انه يمكن التنصل من الالتزامات التعاهدية من جانب واحد وعلى أن هذا الاجراء غير خاضع لأي دراسة قانونية دولية أو أي ملاذ قانوني . إن القضية ليست بين بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة ؛ انما القضية بين الأمم المتحدة والبلد المضيف ، أي الولايات المتحدة ، وهي تدخل في اطار المسألة الأكبر المتمثلة في هيكل النظام القانوني الدولي .

وفي الحالة الراهنة فإننا نبدأ من افتراض مؤداه أنه سيكون من غير المستصوب تماما ان تغلق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى ولو بصورة مؤقتة . وتبعا لذلك فإن المهم في الأمر هو الحيلولة دون حدوث ذلك وتقتضي تلك الضرورة اتخاذ خطوات فورية وعملية .

ويبدو من الرسالة الموجهة من الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أنها تلمح أو تشير الى القيام بعمل ما . وفيما يلي نص الجمل الأربع الأخيرة منها :

"إذا لم تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بهذا القانون فسوف يشرع المدعي العام في اتخاذ الاجراء القانوني لاغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وهو تاريخ بدء نفاذ القانون وسيتيح سير الاجراء على هذا النحو إنفاذ القانون وفقا للنظام . ولن تتخذ الولايات المتحدة اجراءات أخرى لاغلاق بعثة المراقب لحين صدور حكم في هذه القضية . وفي ظل هذه الظروف ، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم أي غرض مفيد" . (المرجع نفسه)

وبعبارة أخرى هناك دعوة الى اتخاذ اجراء قانوني من خلال المحاكم المحلية . وإذا ما شرع في الاجراءات القانونية ، فإن الولايات المتحدة لن تتخذ أي إجراء لاغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية . وهاتان نقطتان جوهريتان يمكن الاستفادة

Digitized by UNOG Library

منهما ، بيد أن استنساب أو استصواب هذا الاجراء موضع شكوك . ولكن لنترك هذا الامر جانبا ، ونسأل من سيقوم بذلك ؟ تشير هاتان النقطتان الى أنه يمكن إما للامين العام ، نيابة عن الامم المتحدة ، أو لبعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ، أو لكليهما معا ، أن يسعيا الى اتخاذ اجراءات في المحاكم الفيدرالية بغية وقف تنفيذ الاجراء الذي اتخذته وزارة العدل ، وفي أثناء سير هذه الاجراءات قد يكفي ما ستقتضيه حتما من وقت أو مفاوضات لتسوية المسألة .

ولسوء الحظ ان الامكانية التي نشأت هنا ليست جذابة الا على السطح . فمدلول كلمة "نشأت" يفيد بانه يمكن أن تنشأ سابقة تحتم إخضاع المعاهدات الدولية - مثل اتفاق المقر - بغض النظر عن أحكام هذه المعاهدات الى المحاكم المحلية في الولايات المتحدة ليقتصر استعراضها على هذه المحاكم دون غيرها . فهل لنا ان نفترض ان هذا سينطبق بصورة عامة على جميع البلدان ؟

ومما سيعود بالنفع على المجتمع الدولي وعلى الولايات المتحدة أن يبقي اتفاق المقر سليما كما كان ، وأن يكفل الاحترام الواجب للقانون الدولي من جانب جميع الأطراف المعنية ، والا تحدث أي مواجهة لا ضرورة لها أو أي تفاقم للحالة .

Digitized by UNOG Library

السيد بييتش (يوغوسلافيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المؤسف أن تضطر الجمعية العامة الى الاجتماع مرة أخرى بعد أقل من ثلاثة أسابيع من اعتمادها بالاجماع تقريبا القرار ٣٣٩/٤٢ ، الذي أكد من جديد حق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية في الاحتفاظ بمكاتب ومرافق مناسبة يمكن عن طريقها تيسير دخول موظفي البعثة الى الولايات المتحدة والبقاء فيها للقيام بوظائفهم الرسمية .

وقد أوضح وفدي في تلك المناسبة أن هذه المسألة تعتبر مسألة سياسية ، يعتبر حلها على نحو بنّاء أمرا يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لأعمال المنظمة العالمية في الحاضر وفي المستقبل .

الا أن التطورات الأخيرة قد بينت أنه على الرغم من الأحكام الواضحة الواردة في قرار الجمعية العامة والجهود البنّاءة التي بذلها الأمين العام ، والتي نقدرها كل التقدير ، فان البلد المضيف ، أي الولايات المتحدة ، لم يبد استعداده للامتثال لأحكام اتفاق المقر . ويشجب وفدي هذا الموقف ، ويود أن يوضح مرة أخرى أن تنفيذ قرار البلد المضيف باغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك يشكل سابقة خطيرة لا يمكن التكهن بعواقبها بالنسبة لأداء المنظمة لوظائفها .

وان ما ينطوي عليه الأمر ليس هو فحسب الأداء الطبيعي لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة لوظائفها التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي لفتح باب عملية البحث عن حل سلمي وعادل لقضية فلسطين . ولكن ما ينطوي عليه ذلك الأمر أيضا هو حق حركات التحرير الذي سلمت به المنظمة العالمية في الاشتراك بنشاط بوصفها ممثلة شرعية لشعوبها في أعمال الأمم المتحدة ، ولاسيما فيما يتعلق بالمسائل التي تمس إعمال طموحاتها المشروعة .

وانطلاقا من هذه المبادئ واسترشادا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما مبدأ الوفاء بحسن نية بالالتزامات المضطلع بها وفقا للقانون الدولي ، يرفض

Digitized by UNOG Library

وفد يوغوسلافيا التدابير الانفرادية التي اتخذها البلد المضيف والتي تستهدف حرمان بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة من التمتع بحقوقها بموجب اتفاق المقر والقرارات والمقررات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة .

وان حكومة البلد المضيف ، بقرارها باغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك ، الذي يعتبر غير مقبول من الناحية السياسية وغير جائز من الناحية القانونية ، تتحمل مسؤولية كبيرة عن النتائج التي قد تنشأ عن ذلك وتؤثر في أداء الامم المتحدة لمهامها وأعمالها في المستقبل ، وكذلك التطورات المقبلة لعملية التعاون في مجموعها .

واننا نطالب البلد المضيف بالغاء كل التدابير التي اتخذها في هذا الشأن وتمكين بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة من الاضطلاع بوظائفها على النحو المعتاد ودون أي عائق وفقا لاتفاق المقر وقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة .

ويراود الوفد اليوغوسلافي وطيد الامل في أن ينظر البلد المضيف بجدية في كل الجوانب القانونية والسياسية لهذه المسألة حتى يمكن تجنب انتهاك الالتزامات الدولية وخلق معوقات خطيرة ودائمة في طريق أعمال المنظمة العالمية ، ولاسيما في حل المشكلات الدولية المعلقة ، ومن بينها قضية فلسطين والشرق الاوسط وهي من أخطر هذه المشاكل .

ويؤيد وفدي كل التدابير التي يمكن أن تؤدي الى حل عادل ودائم لهذه المسألة ويتوقع من الامين العام أيضا أن يتخذ كل الاجراءات اللازمة لكفالة أداء الوظائف الرسمية لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

السيد كارغيو (سيراليون)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أسبوعين عندما تكلم وفد سيراليون أمام الدورة المستأنفة لهذه الجمعية حول هذا البند ، كنا نأمل ، على الرغم من خيبة أملنا الكبيرة حيال القرار المؤسف الذي اتخذه البلد

Digitized by UNOG Library

المضيف ، في أن يؤدي السجل الطويل والمتميز الذي خلقته الولايات المتحدة في الوفاء بالتزاماتها التعهدية ، الى العدول عن الاجراءات المنتواة .

واليوم ، ونحن نجتمع مرة أخرى لمناقشة هذا الموضوع ، فاننا نشعر بالانزعاج لأن أسوأ مخاوفنا على وشك أن يتحقق : اذ أننا نشهد تداعي مبادئ قانونية مقبولة تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية . وان سيراليون ، كبلد صغير ، يرجع احترامها لالتزاماتها التعهدية الى ادراكها بأن المبادئ القانونية التي تحكم علاقاتنا مع الآخرين عندما تتقوض وتنتهك ، ولو كان ذلك جزئيا ، فان الحماية المشتركة التي تقدمها ضد الاستغلال تنهار .

وقد سألنا أنفسنا مرارا وتكرارا عن المكاسب التي يمكن أن تتحقق من هذا الاجراء الذي يقوض بشكل جلي المصداقية الدولية للبلد المضيف . كما أننا شعرنا بالجزع لما يعد بكل تأكيد يوما أسود في تاريخ منظمتنا . ولم نتمكن من الخروج باجابات حول مصير كل واحد من الوفود الحاضرة هنا في ضوء نبذ البلد المضيف لالتزاماته بموجب اتفاق المقر ، اذ أن إقفال بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية سيحدث ، وفقا لما قاله وزير العدل في الولايات المتحدة :

"بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الامم المتحدة"(A/42/915/Add.2 ، المرفق الاول)

لقد انتهى وقت الانتقاد أو الادانة . وان نداءاتنا بالتزام المنطق يبدو أنها لا تلقى آذانا صاغية ، إذ أن دولة كبرى لاتزال تتخلى عن مسؤولياتها ، وينبغي أن تنظر الجمعية الآن في التدابير المتاحة أمامها غير تلك التي تم الاتفاق عليها في ٢ آذار/مارس ، من هذا الشهر . وسيؤيد وفد سيراليون أي اجراء تقره هذه الجمعية بحكمتها . وبالنظر الى ضيق الوقت الذي ينتظر من البلد المضيف أن يتصرف خلاله ، فاننا لا نعتبر اطلاقا أن من غير اللائق أن توكل الى الامين العام مهمة الشروع في اجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة ، على رجاء أن تصدر حكما بوقف تنفيذ قرار البلد المضيف الى أن تأتي فتوى محكمة العدل الدولية التي طلبتها الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

وبينما قد يبدو أن هذا الاجراء غير عادي ، فاننا نرى أن البلد المضيف باصراره على المضي في طريقه يخلق بنفسه تناقضا بين تشريعاته المحلية اذ أن اتفاق المقر جزء من قانون الولايات المتحدة ، وفي رأينا فان البند ٢٥ من اتفاق المقر واضح فيما يتعلق باضطلاع البلد المضيف بالتزاماته بموجبه . ولهذا ، نشعر بأن هذا الاجراء القانوني كما اقترحنا يمكن أن يتم بموجب أحكام الاتفاق . وينبغي أن يفهم تماما مع ذلك ، أن هذا الاجراء ينبغي أن يتخذ دون الاخلال بنتيجة مداولات محكمة العدل الدولية بشأن الموضوع .

وفي الختام ، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقدير وفدي للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في سبيل حل هذه المسألة بدون أحقاد وضغينة مع الحفاظ على كرامة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل اسبوعين اتخذت الجمعية العامة قرارا بشأن القانون الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة بإغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة . وقد ناشدت الغالبية العظمى من الدول الاعضاء الولايات المتحدة ، بوصفها البلد المضيف ، أن تمتنع عن تنفيذ هذا الإجراء وأن تفي بالتزاماتها الدولية بحسن نية . وكان هذا الطلب طلبا عادلا وقانونيا . وهو يستند الى القانون الدولي . وبالاضافة الى ذلك ، أعرب المجتمع الدولي عن الأمل في أن تأخذ الولايات المتحدة رأيه ومطلبه في عين الاعتبار .

ولكن للأسف الشديد ، فإن الولايات المتحدة أبدت بقرارها المؤرخ في ١١ آذار/مارس تجاهلها التام لرأي المجتمع الدولي فيما يتعلق ببعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة وانتهكت التزاماتها الدولية بموجب اتفاق المقر . إن قرار الولايات المتحدة بإغلاق هذه البعثة يعد تحديا صريحا للمنظمة ولأعضائها ويشكل سابقة خطيرة يصعب التنبؤ بآثارها الوخيمة .

وان جمهورية منغوليا الشعبية ، شأنها في ذلك شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي ، لا يسعها إلا أن تشعر بالقلق إزاء هذه الاعمال غير المشروعة من جانب الولايات المتحدة . إننا ندين بشدة قرار الولايات المتحدة وكذلك القول المتهكم بأن الولايات المتحدة ستتصرف بغض النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب اتفاق المقر . وكما هو معروف جيدا فإن القرار القاضي بإغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية يعد إساءة استخدام لا يمكن قبولها من جانب الولايات المتحدة لمركزها بوصفها البلد المضيف . وهو يرمي الى خنق صوت الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في الامم المتحدة . ونحن نعتقد أنه لا يوجد ما يبرر هذه المحاولة لمنع منظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك في عمل هذه المنظمة الدولية العالمية التي دعيت اليها على أساس المبادئ الدولية وقرارات الامم المتحدة الاصولية

Digitized by UNOG Library

والمعترف بها عامة ، ولا يمكن السماح بهذه المحاولة على الإطلاق . وإلا فإن سلطة المنظمة واستقلالها ونزاهتها ستتعرض لخطر شديد .

إن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عمل الامم المتحدة يجب ضمانه من أجل النهوض بحل للمشاكل الدولية العديدة الهامة ، ولاسيما مشكلة الشرق الاوسط . ويزداد الشعور بالحاجة الماسة الى وجود بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في ضوء الاحتياجات الاخيرة المستمرة والمنتشرة التي يقوم بها الفلسطينيون في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . إن الانتفاضة الجماهيرية للشعب الفلسطيني احتجاج طبيعي على سياسة الاحتلال والقمع والعدوان . فمرة أخرى أوضحت هذه الاحداث ، والاحداث الاخرى التي وقعت مؤخرا في الشرق الاوسط ، إنه لا يمكن إحلال سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة إلا بممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

واليوم تؤكد منغوليا موقفها القائم على المبدأ فيما يتعلق بالقرار غير المشروع الذي اتخذته الولايات المتحدة . فالولايات المتحدة ينبغي لها أن تعيد النظر في قرارها بإقفال بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة . وينبغي لها أن تفي بحسن نية بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي والناشئة عن اتفاق المقر .

إن وفد منغوليا يؤيد ، مثل بقية الوفود دعوة الامم المتحدة الى استخدام آلية تسوية النزاع المنصوص عليها في البند ٢١ من اتفاق المقر . ونحن نعتقد أن اللجوء الى ذلك الإجراء سييسر حسم النزاع بين الامم المتحدة والبلد المضيف . وتعرب منغوليا عن ثنائها وعن تأييدها التام للجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة من أجل كفالة أن تسود الظروف الضرورية لتتمكن بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بمهامها في الامم المتحدة .

السيد بيلايز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد جمعية الامم هذه مرة أخرى لتنظر في محنة بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة . لقد وقع اكثر ما كنا نخشاه . فلم تنجح كل النداءات الموجهة الى البلد المضيف خلال سلسلتين من المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة في محو كلمة واحدة من تشريعه الآثم . وذهبت جوقة الاصوات التي ارتفعت في الدورة المستأنفة قبل ما لا يتجاوز ثلاثة أسابيع - ومن ضمن هذه الاصوات صوت الفلبين - أدراج الرياح .

وبدلا من الحل الذي بشرت به الولايات المتحدة حينئذ ، تجابهنا الآن بصورة سافرة إمكانية إسكات صوت منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الجمعية فورا . وعلاوة على ذلك ، قيل لنا بأن عرض هذه المسألة على التحكيم لن يكون مفيدا ، وربما يكون هذا إيحاء بأننا لا ينبغي أن نتعب أنفسنا في مناقشة الصحة القانونية لمسألة هي في الحقيقة مسألة سياسية .

وبالاشتراك مع الاغلبية الساحقة من أعضاء الامم المتحدة ، فإن الفلبين تعتبر منذ أمد طويل أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتدعو الى أن يمارس هذا الشعب بحرية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وبما أن بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل صوت شعب لا يملك ما يكافح به من أجل استرداد ما هو حقه المشروع سوى الصخور والحجارة ويتكبد خسائر في الارواح ويتحمل الضرب والدفن حيا بسبب ذلك ، فلها حق معنوي وأخلاقي في أن تكون في وطنا .

Digitized by UNOG Library

وإذا ماوجدت مقتضيات الحق والعدالة طريقها فستظل بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية تشغل مقعدها في الجمعية ، كما فعلت دون تشكك أو انقطاع على مر العقد الماضي أو نحوه .

ويحزن وفد بلادي غاية الحزن أنه يمكن لاي بلد أن يقول - دون أية بادرة ندم أو وخز ضمير - أنه سيغلق مكتب أي مدعو للامم المتحدة في أرضه ، وأنه سيفعل ذلك "بصرف النظر عن التزاماته" (A/42/915/Add.3 ، المرفق الاول) بموجب أي اتفاق بينه وبين الامم التحدة بشأن هذا الامر .

إننا نتفق مع الامين العام في أن النية المعلنة للبلد المضيف محفوفة بآثار خطيرة . وكشاهد على قرار متعمد مقصود ينتهك القانون الدولي والتزامات البلد المضيف تجاه الامم المتحدة ، فإن ذلك الاعلان يضرب في الصميم دعائم المجتمع الدولي والبنية الاساسية القانونية التي تجمع أسرة الامم هذه .

إننا نعلم جيدا أن بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لم تقم باقتراف أي جرم في البلد المضيف يتعارض مع وضعها القانوني بوصفها مدعوة لدى الامم المتحدة ، وهي لم تقم سوى بما حاولت أن تقوم به بعثات الدول الـ ١٥٩ الاعضاء الدائمة العضوية في الامم المتحدة . فهي لم تتهم بالقيام بأي إجراء غير قانوني ، ولن تحول للمحاكمة في أية محكمة قانونية تابعة للبلد المضيف . ومع ذلك ، قرر مشرع ذلك البلد ضرورة أن ترحل تلك البعثة عن أراضيه .

إن بعض الاحكام الواردة في التشريع الصادر عن البلد المضيف لا تترك مجالا للشك في أن منظمة التحرير الفلسطينية وقعت ضحية إتهام ومحاكمة وإدانة تشريعية ، تتناقض مع الضمانات الدستورية الواردة في النظام القانوني للبلد المضيف ذاته . وهكذا تقرر إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية دون أن تتاح لها الفرصة لإسماع صوتها أو حتى حضور جلسة قضائية مع أبسط الضمانات الاساسية أو غيرها من العناصر الاخرى اللازمة لعملية ملائمة يمكن أن تصحب مثل هذه الجلسة .

وعلاوة على ذلك ، طلب ذلك الاغلاق عن طريق تشريع في صورة قانون للتجريد من الحقوق المدنية ، وهو نوع من الانظمة التي تصدر العقوبة دون محاكمة قضائية . وهذا

Digitized by UNOG Library

يعتبر عودة إلى ماكان معمولا به في انكلترا في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر وإبان الثورة الامريكية وهي عملية بغيضة بالنسبة لمفاهيم الحقوق القانونية المعاصرة . فطبقا لما قالته المحكمة العليا للولايات المتحدة :

"إن القوانين التشريعية ، أيا كانت صيغتها ، التي تطبق على أفراد معينين أو على أعضاء في مجموعة يمكن التحقق من هويتهم بسهولة ، بحيث توقع عليهم العقوبة دون محاكمة قضائية ، هي قوانين تجرد الاشخاص من ممتلكاتهم وحقوقهم المدنية ، وهي محظورة في الدستور" .

لدى وفد بلادي انطباع بأن قوانين التجريد من الحقوق المدنية قد أصبحت قوانين بالية عتيقة عفا عليها الزمن . ومع ذلك يواجهنا اليوم تجسيد لذلك الاثر الشنيع في صورة تشريع صادر عن الولايات المتحدة ضد منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد تجاوز البلد المضيف الحدود المناسبة لحقوقه وسلطاته الدستورية وذلك بمحاولته أن يقرر من الذي يحظى بميزة المشاركة في أعمال الامم المتحدة . ولم يسمع وفد بلادي بعد عن شئ من الاسس القانونية الصالحة التي تتماشى مع تلك الحقوق ومع التزامات البلد المضيف الدولية ، لتعزيز جهوده الرامية إلى إغلاق مكاتب بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

إن البلد المضيف ينتهك بذلك القانون الدولي والميثاق ، كما ينتهك التزاماته كبلد مضيف للامم المتحدة ، بل وجوهر قانونه الاساسي والمبادئ الحالية لحقوقه الوطنية ، ومشورة وزير خارجيته . وقد تمادى في ذلك لاسباب سياسية غير معلومة للحصول على ميزة مشكوك فيها حتى بالنسبة له ذاته .

ولعل للمرء عذره في أن يتساءل عما ينبئ به ذلك بالنسبة للامم المتحدة بصفة عامة وبالنسبة لبعثاتنا الدائمة بصفة خاصة . وهل نحن نجرد الآن من حق منح لنا طوال الاثنتين والاربعين سنة الماضية ؟ فعلى أن شيء يمكن أن تعوّل ؟ ومتى ستنزل اللطمة الثانية وأين ؟ بكل هذه المشاغل ، هل نستطيع أن نضطلع بأعمالنا مرة أخرى كما فعلنا من قبل ؟

Digitized by UNOG Library

ولحسن الحظ ، شدد كل من تكلم في المناقشتين الخاصتين بهذا الامر على أن فعالية الامم المتحدة بل ووجودها ذاته لا يمكن أن يعتمدا على كرم وسخاء دولة عضو بمفردها وسواء كان الامر يتعلق ببعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية أو غيرها ، فإن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح بأن تبقى الحالة على هذا النحو .

لذلك ، نحث الامين العام ومستشاره القانوني الكفء للغاية على أن يواصلا بكل ماتميزا به من فطنة وقوة ونشاط اتخاذ كل الخطوات المشروعة لمقاومة ذلك الهجوم على حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في عملنا بل وحق الامم المتحدة في الوجود . ولا ينبغي لهما أن يقصرا جهودهما على اللجوء إلى التحكيم الدولي ، بل يجب أن يظهرا ولو على نحو محدود في أية دعوى قضائية ضد منظمة التحرير الفلسطينية في محاكم البلد المضيف ليضمنا على الاقل - الحصانة الوظيفية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبذلك يحميانها من أية عملية قانونية محلية . وعليهما أيضا أن يغتنما كل فرصة لتأكيد صلاحية التشريع موضع النزاع في المحاكم الوطنية الدولية . لان خلاصة القول ، أن هذا التجاوز على سلطات الامم المتحدة - وهذه هي حقيقته - يجب أن يحارب على جميع الجبهات . فالمبدأ قيد البحث من الاهمية بما فيه الكفاية ليبرر سلوك نهج العمل هذا .

السيد ديلبتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من دواعي السرور أن ترأسوا أعمالنا مرة أخرى . إلا أنني أود أن أعرب عن أسفي للظروف التي تعين فيها على الجمعية العامة أن تنعقد مرة أخرى .

لقد تكلمنا منذ بضعة أيام فقط عن هذا الموضوع . وقد حدانا الامل آنذاك في إيجاد حل . وأشرنا في ذلك الوقت إلى حالة الشك التي سادت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، عندما نظرت الجمعية في وضع المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد ازداد هذا الشك في الحالة التي نواجهها الآن . وبالرغم من المناشدات الصادرة عن الجمعية العامة ونداءات الغالبية الساحقة للدول الاعضاء ، قرر البلد المضيف تنفيذ التشريع الذي يطالب بإغلاق مكتب بعثة المراقب .

Digitized by UNOG Library

إن التقارير التي قدمها الينا الامين العام منذ اتخاذ القرار ٣٢٩/٤٢ ، بشأن هذا الموضوع ، تبين - للاسف - أن النداءات الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتعلق بالالتزامات الصادرة عن اتفاق المقر لم تحظ بأي اهتمام . ومرة أخرى يتقدم وفد بلادي بالشكر إلى الامين العام على ما بذله من جهد . ونحن جميعا نتشاطر الرأي الوارد في خطابه إلى ممثل الولايات المتحدة الدائم بالانابة . وهو يذكر فيه أن القول بأن البلد المضيف يستيطع أن يتصرف دون أي اعتبار لالتزاماته بموجب اتفاق المقر ، واستنتاجه بأن تقديم الامر إلى التحكيم لن يخدم غرضا مفيدا ، غير مقبول .

Digitized by UNOG Library

وكما أوضحنا فيما سبق ، فإننا نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك اختلاف في الرأي بهذا الشأن . ثمة نزاع قائم وأن الآلية المشار إليها في اتفاق المقر هي الآلية الصحيحة لحسمه . ولذلك ، نناشد البلد المضيف مرة أخرى أن يعيد النظر في القرار الذي اتخذه وأن يقبل بنظام تسوية النزاعات المنصوص عليه . وإن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى إيجاد سابقة خطيرة وسيؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة الامم المتحدة على مواصلة أداء مهامها بصفة مستقلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعيت الجمعية العامة للامم المتحدة إلى الانعقاد مرة أخرى للنظر في مسألة بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة . وعندما اتخذت الجمعية العامة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ القرارين ٣٣٩/٤٢ ألف و ٣٣٩/٤٢ باء تصورنا أن العقل سيسود وأن تقيد الولايات المتحدة بالتزاماتها التعاهدية وبالقانون الدولي سيحترم . وكنا ندرك بطبيعة الحال أن الدوافع السياسية وراء من هذا التشريع الطائش ستتهاوي أمام اعتبارات السياسة التي أعربت عنها بوضوح فروع أخرى في ادارة الولايات المتحدة ولاسيما وزارة العدل . وما أن بدأنا ، نظرا للتصويت شبه الاجماعي في هذه الجمعية ، نتوقع امكانية الغاء هذا القرار عن طريق الكونغرس المرتبك أو عن طريق ممارسة الامتيازات التي يتمتع بها الرئيس ، حتى أعلنت وزارة العدل في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ عن قرارها باغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي حين أنني حاولت في بياني السابق الذي أدليت به في ١ آذار/مارس في هذه الجمعية أن أسرد التاريخ التشريعي لهذا القانون وفي حين حثثت في المقام الاول على تجنب النظر في الجوانب السياسية له أرى أن ما يجب علينا أن نتناوله على نحو عاجل في ضوء قرار المدعي العام للولايات المتحدة ، هو الآثار القانونية لذلك القرار والسابقة الخطيرة التي يشكلها والتشريع الذي يعرض للخطر تفسير الولايات المتحدة

Digitized by UNOG Library

لالتزاماتها التعاهدية إزاء الامم المتحدة والتهديد الذي يشكله لمختلف البعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة والمركز المتدني الذي يعطيه للقانون الدولي .

ولذلك فإن قرار المدعي العام يعرض للخطر مستقبل العلاقات بين البلد المضيف والامم المتحدة . ولهذا فإننا مقتنعون الآن أن هناك أزمة يتعين مواجهتها بصراحة . ولا يترك قرار وزارة العدل ومبرراتها القانونية التي قدمتها خيارا أمام الجمعية العامة والامين العام للامم المتحدة سوى مواجهة المسألة بطريقة مباشرة لا لبس فيها .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا البالغ للجهود الحقيقية التي بذلها الامين العام في سعيه من أجل حماية سلامة الامم المتحدة واستقلالها . ولقد أوضح الامين العام بوضوح في تقاريره أنه سيسعى على نحو عاجل إلى التماس كل السبل القانونية المتاحة للامم المتحدة من أجل حماية سلامة الاتفاقات الدولية بوجه عام واتفاق المقر بصفة خاصة . ونحن واثقون من أنه في تمديد ولاية الجمعية العامة للامم المتحدة لن يألو الامين العام جهدا في سبيل معالجة هذه التطورات الحرجة . وسيعمل الامين العام للامم المتحدة في محاولاته الباسلة ليس فقط بصفته القيم الرئيسي على الامم المتحدة ولكن أيضا بصفته ضمير هذه المنظمة والدول الاعضاء فيها .

إننا ندرك بطبيعة الحال الصعوبات الجمة في أي طريق قد يؤدي إلى صدام مع دولة عظمى مثل الولايات المتحدة . كما ندرك تمام الادراك الحاجة إلى ضبط النفس كيلا نندفع إلى نتائج متهورة . وندرك الحاجة إلى أن تعامل الامم المتحدة البلد المضيف بطريقة متميزة . كما أننا نعرف جيدا قدرة الولايات المتحدة على تحدي الاجماع الدولي إذا ما ارتأت ذلك ، ونعرف حق المعرفة أنه ينبغي لنا أن نتجنب جعل هذه المسألة اختبارا للارادة إذا أمكننا تجنب ذلك . ويجب أن نلتمس كل السبل للحيلولة دون أن تحدث هذه الازمة أضرارا لا سبيل إلى إصلاحها بالعلاقات بين الامم المتحدة والولايات المتحدة . ويجب علينا أن نتجنب بكل الوسائل حتى ما يبدو أنه قد يؤدي إلى الصدام .

بيد أنه لا يمكن من ناحية أخرى أن يغض البلد المضيف نظره ببساطة عن ١٤٢ صوتا أدلي بها في هذه الجمعية وأن يتجاهل هذه الاصوات . ولا يمكن النظر إلى القرارين ٢٣٩/٤٢ ألف و ٢٣٩/٤٢ باء المؤرخين في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ باعتبارهما نتيجة

Digitized by UNOG Library

لمحاولة للاعراب عن الاحباطات . ولا ينبغي النظر بازدراء إلى ما وجهه الامين العام والجمعية العامة للامم المتحدة من نداءات وما حثا عليه من أعمال والنظر إلى كل هذا بوصفه غير ذي أهمية وبطبيعة الحال تضطلع الولايات المتحدة في هذه المنظمة بدور رئيس ، غير أنها ليست الدولة الوحيدة التي تضطلع بمثل هذا الدور . وأن سيادة الولايات المتحدة تعطى حق قدرها من الاحترام لا من حيث المبدأ فحسب ولكن أيضا من حيث الواقع العملي . بيد أن السيادة في شكلها المطلق البحت ينبغي ألا تصل إلى حد الانفصام عن توافق الآراء الدولي أو المجتمع الدولي . وإلا فإن كامل نسيج الامم المتحدة سيخضع لاختبار شديد يمكن أن يصل بها إلى حد الانهيار .

وأود أن أوكد للأعضاء أن ما أقوله هنا ليس محاولة لتهويل جسامة هذه المسألة ولكنه نتيجة لإمعان النظر في المبررات القانونية المقدمة من وزارة العدل بشأن هذه المسألة .

وأود أن أتناول الأسباب التي قدمها المدعي العام كيما نتعرف على مدى جسامة الحالة الناشئة نتيجة لقراره القاضي بإغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية .

ففي يوم الجمعة المصادف ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أعلن المدعي العام المساعد ، السيد تشارلز كوبر المسؤول عن مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل هذا القرار وتلا رسالة السيد ادوين ميس ، المدعي العام ، الموجهة إلى السيد زهدي تيرزي ، المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

وذكر السيد كوبر في معرض شرحه للقرار أثناء المؤتمر الصحفي ما يلي :

"إن الكونغرس قد أعلن عن عزمه بوضوح لا لبس فيه . وإن قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧ يحظر على منظمة التحرير الفلسطينية إقامة مكتب لها في الولايات المتحدة وينطبق النص الصريح لهذا الحكم انطباقا مباشرا على بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة" .

وأضاف قائلا :

Digitized by UNOG Library

"إن الأهداف الصريحة للكونغرس من وراء سن هذا التشريع هي إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك" .

ورأت الأمم المتحدة والجمعية العامة أن هذا هو المقصود وقررتا لاعتبارات جلية مماثلة أن هذا يشكل انتهاكا لاتفاق المقر والتزامات الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي .

ولنستمع بدقة إلى ما يذكره السيد كوبر في رده الرافض على الرأي المقبول عالميا والمتجسد في الأصوات البالغ عددها ١٤٣ والتي أدلي بها في هذه الجمعية في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ إذ يقول :

"رأت المحكمة العليا أن للكونغرس سلطة إلغاء المعاهدات والقانون الدولي كيما يسود القانون المحلي . وقد اختار الكونغرس هنا ، بصرف النظر عن القانون الدولي ، أن يحظر وجود كل مكاتب منظمة التحرير الفلطسنية في هذا البلد ، بما في ذلك بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة" .

ويمضي السيد كوبر يتطرق إلى ما إذا كان القرار ينتهك القانون الدولي أو المعاهدة قائلا :

"ليس من الضروري في الواقع التساؤل بشأن هذه النقاط القانونية لأن الكونغرس قرر دون أية مراعاة للقانون الدولي أو ما ينص عليه اتفاق مقر الأمم المتحدة أن يغلق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة" .

وبعبارة أخرى ، يرى السيد كوبر أن "هذا التشريع قد حل محل" القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

فضلا عن هذا ، فإن ذلك لا يتفق مع المبدأ الاساسي للقانون العرفي الوارد أيضا في اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات ومفاده أن القانون الداخلي لا يمكن على الاطلاق أن يكون سندا صحيحا لدفع تهمة انتهاك القانون الدولي .

ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لبعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بل وبالنسبة للامم المتحدة نفسها ؟ نحن نرى أنه يعني أن اتفاق المقر ملزم على أساس انتقائي ، وأنه يعد شيئا ثانويا بالنسبة لاي عمل تشريعي قد يتخذ ضد أي هدف آخر أو بعثة أخرى لدى الامم المتحدة . إنه يعني أن الامم المتحدة عليها أن تستأجر أو تنشئ جماعة ضغط محترفة في الكونغرس لرصد الحالة كتدبير وقائي ، بدلا من الاحتماء باتفاق المقر نفسه . وهو يعني افتراض ضعف اتفاق المقر وبدلا من حصاناته . أنه يعني أن استقلال الامم المتحدة أصبح رهينة للنزوات التشريعية للكونغرس . ويعني أن امكانية التعويل على كون الولايات المتحدة متقيدة بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقات والمعاهدات التي تنضم اليها مسألة مشكوك فيها . إنه يعني عدم وجود أي ضمان بأن الولايات المتحدة يمكن الوثوق بها على أساس ثابت من حيث التمسك بمسؤولياتها بوصفها البلد المضيف للامم المتحدة .

وإذا ما كان لكل بلد يستضيف وكالة أو مؤسسة أو مكاتب تابعة للامم المتحدة أن يفسر الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة على أنه رخصة له للقيام بمثله فإن الارتباك والفوضى الناجمين سيكونان مدعاة للإحباط ، وسيقوضان أسس الامم المتحدة نفسها .

عندما وضع ميثاق الامم المتحدة ، أوكلت الدول طواعية الى الامم المتحدة مهمة كفالة عدم تحول الامتيازات السيادية الى انتهاكات متعمدة للقانون الدولي والالتزامات التعاهدية . وقد يحتج عن حق بأن الدول قد تجد من الضروري في بعض الظروف - ولو نادرا - أن تنتهك بعض الاتفاقات ، ولكنني أرد بأن هذا ينبغي أن يصبح أكثر تقييدا وأقل حدوثا عندما تكون الدولة مضيفة للامم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها .

Digitized by UNOG Library

مع هذا ، وكما هو الحال في هذه القضية ، فعندما يعلن البلد المضيف مسبقا أنه لن يتغير بالتزاماته التعاهدية ، فإنه يوضح لدول العالم وللأمم المتحدة نفسها أن عليها ألا تتوقع الوفاء بأي من الالتزامات إذا ما قررت الولايات المتحدة من جانب واحد إبطال العمل بها . ومرة أخرى اقتبس مما قاله السيد كوبر :

"لقد قررنا ألا نشارك في أي محفل سواء محكمة التحكيم التي قد تشكل بموجب البند ٢١ من اتفاق مقر الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية . لقد أبطل التشريع متطلبات اتفاق مقر الأمم المتحدة الى الحد الذي يجعل هذه المتطلبات غير متفقة مع التشريع .... إن مهمة التشريع أصبح لها الهيمنة وليس لنا خيار سوى تنفيذه" .

هل يخبرنا السيد كوبر - وهل تخبرنا حكومة الولايات المتحدة - هنا أن التشريع الطائش الذي أوعزت به جماعة الضغط الاسرائيلية لا يدع مجالا سوى التنفيذ الآلي للتشريع ؟ هل تريد حكومة الولايات المتحدة منا أن نعتقد بأنها عاجزة عن إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لاستثناء بعثات معتمدة لدى الأمم المتحدة من تطبيق هذا التشريع ؟ هل يراد منا تصديق أنه في مجال الشؤون الخارجية لا يمكن للرئيس - وهو الجناح التنفيذي - أن يحمي التزامات الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة من تطفل الكونغرس على نطاقه الخالص تقريبا ؟

اننا ندرك أن مناقشات جرت داخل الحكومة بشأن هذا الموضوع . ونقرأ بدهشة وصف وزير الخارجية شولتز للتشريع البرلماني بأنه "غبي" . ماذا بعد ذلك ؟ نقرأ أن رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ السناتور كليبورن بل يؤكد أن صيغة القانون :

"لا تتطلب بالضرورة إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، لأن هناك قاعدة راسخة للتفسير التشريعي تقضي بأن محاكم الولايات المتحدة تعتبر أن التشريعات البرلمانية متفقة مع التزامات الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي إذا ما كان هذا التفسير مقبولا على أية حال" .

ويخلص السناتور بل الى أنه :

Digitized by UNOG Library

"إذا ما كانت الولايات المتحدة ملتزمة قانونا بوصفها البلد المضيف للأمم المتحدة بالسماح لبعثات مراقبة تعترف بها الجمعية العامة ، فإن الصياغة في هذا القانون لا يمكن أن تفسر ، في رأيي ، على أنها تتطلب إغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية . فالقانون لم يتضمن إشارة الى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ، ولم يعرب مؤيدوه عن النية في انتهاك التزامات الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي" .

ويكفي القول بأن هاتين الشخصيتين - وزير الخارجية رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس - كان ينبغي منطقيا أن يكونا كابحين لجماح المدعي العام ومحفزين لوزارة العدل لتكون أكثر حذرا في نهجها .

إن حكومة الولايات المتحدة ، إذ تواجه هذه المعضلة التي لم يسبق لها مثيل ، تدفع بالولايات المتحدة الى حافة أزمة يجب تجنبها . ومن ثم ، فإنه يتعين على الجمعية العامة ، سعيا منها الى الدفاع عن استقلالها وسلامتها وقدرتها على العمل بحرية واستقلال وثبات ، أن تقرر الطريقة المثلى لمواجهة هذه الحالة الحرجة . وإذا ما كان يتوقع منا هنا أن نواجه التهور بالتعقل ، فإن على البلد المضيف أن يحاول مرة أخرى حتى في هذه المرحلة المتأخرة مساعدة الأمم المتحدة بدلا من عرقلتها . إن هناك الكثير المعرض للخطر ، أولا وقبل كل شيء مدى التزام الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعهدات الدولية : أي مصداقية الولايات المتحدة .

إن مسألة ما اذا كانت الالتزامات التعاهدية تبطل التشريعات المحلية أو أن التشريعات المحلية تبطلها ، مع أنها موضع خلاف داخل الولايات المتحدة ، واضحة تماما بالنسبة لبلدان العالم الاخرى ، التي أسبغت على الولايات المتحدة شرف جعلها مقرا للأمم المتحدة . فهل لم يعد كونغرس الولايات المتحدة وحكومة الولايات المتحدة يعتبران هذا تقديرا وتحية لهما ؟ أم أن خضوع الكونغرس لجدول أعمال جماعة الضغط الاسرائيلي مسعى أكثر شرفا ؟ لا عجب من أن وزير الخارجية شولتز قد أعطى التشريع أدق ما يمكن أن يوصف به .

Digitized by UNOG Library

إن الحكمة الجماعية لهذه الجمعية يجب أن تمد الأمين العام بالأدوات السياسية والقانونية التي تمكن التعقل من أن يسود على التهور . وفي هذا المسعى ، فإنني متأكد من أن الأمم المتحدة سيكون لها مؤيدون أكثر داخل البلد المضيف الذي سيكون أكثر حزما .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG Library